شكر وتقدير

تم إنتاج هذا التقرير السنوي من قبل صندوق النفقة الفلسطيني وبدعم مباشر من برنامج سواسية ٣ المشترك: «تعزيز الوصول إلى العدالة بشكل متكافئ لجميع الفلسطينيين»، البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونيسف بتمويل من حكومة هولندا والسويد والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والاتحاد الأوروبي وحكومة كندا.

إقرار

إن الأراء المعبر عنها في هذا التقرير السنوي هي آراء صندوق النفقة الفلسطيني ولا تعبر بالضرورة عن الآراء والسياسات الرسمية لبرنامج سواسية ٣ المشترك أو لحكومة هولندا أو السويد أو الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو حكومة كندا أو لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو اليونيسف أو المنظمات التابعة لهم.

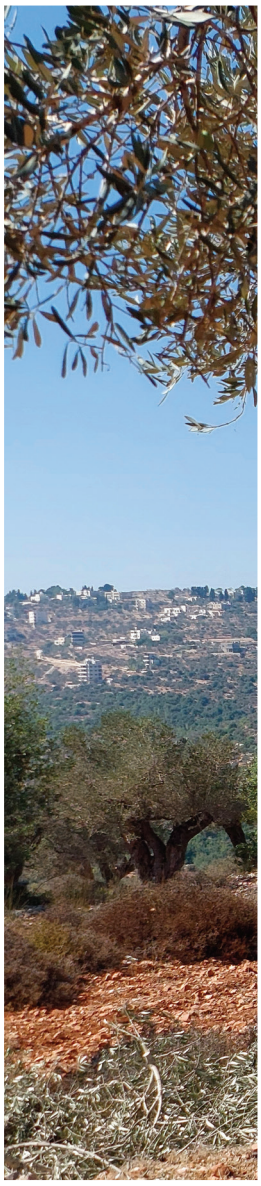

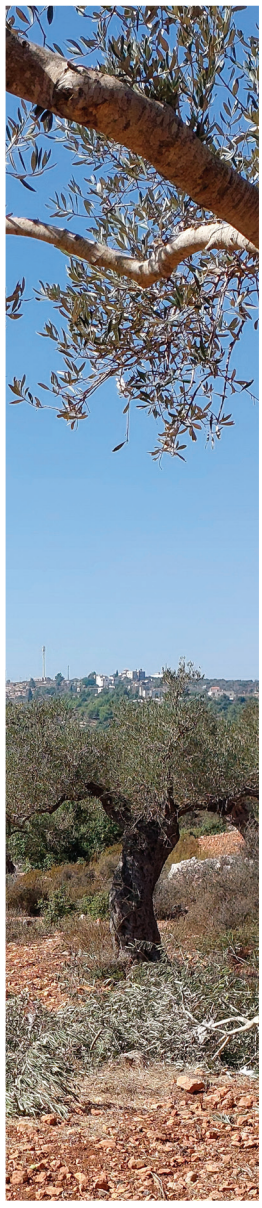

التقرير السنوي ٢٠٢٣

وحدة التنوع

المحتويات

كلمة المدير العام 5

المقدمة 6

القسم الأول 10

نهج تعلمي تشاركي في البيئة المؤسسية للصندوق لضمان الفاعلية، الاستدامة والتطوير المؤسسي

القسم الثاني 34

مستحقو النفقة وأفراد المجتمع ذوات فاعلة في تغيير حياتهم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

القسم الثالث 49

الصندوق والإعلام وشراكة استراتيجية

كلمة المدير العام

أضع بين أيديكم حصاد عام آخر من العمل الدؤوب والإنجازات التي حققها صندوق النفقة الفلسطيني، ملتزمين برسالتنا في تعزيز العدالة الاجتماعية وضمان الحماية والمساءلة للفئات المستحقة للنفقة، وتقديم نموذج رائد يلهم العمل المؤسسي في فلسطين والمنطقة العربية.

كان عام ٢٠٢٣ عامًا استثنائيًا، على أكثر من مستوى وبأكثر من معنى، عامًا حمل في طيّاته الكثير من الإنجاز، لكنه أيضًا اختبر قدرتنا على الصمود كمؤسسة وكمجتمع.

حيث شهدنا نقلة نوعية في دور الصندوق على المستوى الإقليمي. فقد نظمنا مؤتمرًا إقليميًا متميزًا تحت عنوان «صوت واحد»، جمع بين الصناديق العربية الشبيهة، وأسفر عن نتائج ملهمة. وقد شكّل هذا المؤتمر ترجمة عملية لفكرة العمل المشترك رغم تباين السياقات، حيث اجتمعت تجارب وخبرات مختلفة تحت رؤية موحدة وقيم مشتركة. ومن أبرز مخرجاته تأسيس شبكة عربية للصناديق الاجتماعية، برئاسة صندوق النفقة الفلسطيني، الذي حظي بتقدير كبير كونه التجربة الرائدة والملهمة في المنطقة.

لكن جوهر هذا الإنجاز لم يكن في شكله الخارجي فقط، بل في فلسفة العمل التي حملها، والتي مثّلت روح مؤسستنا خلال هذا العام: أن القوة لا تأتي من التطابق، بل من التعدد المتماسك، وأن ما يجعل التجربة المؤسسية أصيلة هو قدرتها على احتضان التنوّع، وتوحيد الرؤية، وترسيخ القيم المشتركة .لقد كان هذا المفهوم – وحدة التنوع – هو البوصلة التي وجّهتنا داخليًا وخارجيًا: فريق متعدد، أصوات مختلفة، تجارب متنوعة، لكن جميعنا نتقدّم برؤية واحدة، قائمة على العدالة والكرامة والاستحقاق.

وهذا ما شكّل الأرضية الحقيقية لقدرتنا على الإنجاز والاستمرار. وما رسّخ لدينا قناعة بأن القدرة على إنتاج الأثر، وضمان العدالة، وبناء شراكات فعالة، لا تنبع من الانسجام الشكلي، بل من وحدة متينة تتسع للتعدد، وتتغذى من ثوابت أخلاقية وإنسانية ومهنية لا تتبدل.

رغم هذا الإنجاز الكبير، لم نتمكن من الاحتفاء به بالشكل الذي يستحقه، حيث تعرضت غزة لعدوان قاسٍ بعد طوفان الأقصى بثلاثة أشهر. ألقت هذه الحرب بظلالها الثقيلة على المجتمع الفلسطيني بأسره، وكان علينا، كصندوق نفقة، أن نعيد تموضعنا كمؤسسة صمود لا مجرد مزود خدمة. واجهنا سؤالا قاسيا: كيف نحمي النساء والأطفال، حين تنهار المؤسسات وتتفكك البُنى وكان الجواب: نستمر، نقدّم الخدمة، وندعم الأسر، ونتماسك داخل المؤسسة،

الأستاذة فاطمة المؤقت
المديرة العامة لصندوق النفقة الفلسطيني

وقد واصلنا العمل على تحسين الخدمات المقدمة من الصندوق، وتطوير البنية التحتية والتقنيات الرقمية التي تسرّع من وصول الدعم لمستحقيه. كما كثفنا جهودنا لتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، وتحقيق العدالة للفئات المستفيدة، وملاحقة المتهربين من دفع النفقة عبر إجراءات قانونية فعالة، لضمان حصول كل مستفيد ومستفيدة على حقوقهم المستحقة.

لقد كان عام ٢٠٢٣ بمثابة اختبار لقدرتنا على التكيف مع الأزمات ومواصلة تقديم الدعم رغم الظروف الاستثنائية. وبفضل جهود فريق العمل وشركائنا، نجحنا في توسيع التأثير وتحقيق إنجازات ملموسة على المستوى المؤسسي والإنساني، رغم كل التحديات المحيطة.

أتطلع إلى المزيد من الإنجازات في الأعوام المقبلة، حيث نسعى إلى بناء شراكات أقوى، وتوسيع نطاق خدماتنا لتصل إلى جميع المستحقين، مع الحفاظ على رسالتنا في تقديم الدعم وتعزيز الكرامة الإنسانية.

كل الشكر والتقدير للعاملين في الصندوق، الذين جعلوا من هذه الإنجازات واقعًا ملموسًا، ولشركائنا المحليين والإقليميين الذين يؤمنون برسالتنا ويسهمون معنا في تحقيق أهدافنا.

المقدمة

تحقيقا لمسؤوليتنا في ضمان حق الوصول للعدالة الناجزة، صرفنا ما مجموعه هذا العام (٣,٧٥٩,٠٦٩,٩١)، من حقوق النفقة المعلقة لصالح الفئات المستفيدة من خدماتنا. وقد استفاد منها ما مجموعه (١٥,٣٥٩) مستفيد/ ة، مقارنة مع (١٢,٨٨٠) في العام ٢٠٢٢ وبنسبة نمو بلغت ١٦,٥%. وقد توزعت أعداد الفئات المستفيدة بحسب أنواع النفقة على النحو التالي: (١١,٢٤٤) نفقة صغار، (١,٤٢٨) نفقة زوجة، (١,٣٤٠) نفقة أجرة مسكن، (١,٢٩٨) نفقة أجرة حضانة، أما باقي أنواع النفقات من نفقة عدة ووالدين وعلاج وابن بالغ بلغت ما مجموعه (٦٩) مستفيد/ ة.

وفي إطار المساءلة والملاحقة ضمن حق الوصول للعدالة الناجزة، تم استرداد ما قيمته ٢,٢٣٣,١٠٥,٣٨ شيقل من المحكوم عليهم. ورافق هذا المسار إعادة بناء نسيج الأسرة بعد تركها من قبل المحكوم عليهم آخذين بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للأطفال المتروكين.

نبني مجتمعا أفضل ضامنا لسيادة القانون كما بيئات أكثر استقرارا للفئات المستفيدة من خدماتنا وعائلاتهم لتمكينهم بحقوقهم من خلال برامج ثلاثة متشابكة ومترابطة: المساعدة القانونية في مسائل الأحوال الشخصية عبر المرافعة والمدافعة لاستصدار القرارات القضائية (كالطلاق، النفقة، الحضانة، المشاهدة والاستضافة)، ومتابعتها أمام دوائر التنفيذ. كما يقوم برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص والهيئات المحلية وفاعلي الخير بتقديم خدمات مالية وعينية للمساهمة في تلبية الاحتياجات العملية للفئات الأكثر انكشافا وصولا لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية، أما برنامج الحماية والإدماج، فيسعى لتعزيز الجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية، عبر إنجاز العديد من الأنشطة التوعوية والتدريبية بهذا الخصوص.

وبمشاركة ١٢٠٠ من الأطفال والأمهات المستفيدة من خدماتنا، نظمنا فعالية ترفيهية مركزية بدعم من شركائنا، في بلدة ترمسعيا لمد جسور التواصل بينهم وبين أطفال ترمسعيا بعد تعرضهم لأحداث صادمة بفعل الاحتلال وقطعان المستوطنين. وذلك للمساهمة في إدماج وإحداث تأثير إيجابي على الأطفال المتضررين سواء من الاحتلال أو بفعل الترك وتعزيز شعورهم بالأمان والاستقرار.

واصلنا توطيد شراكاتنا مع القطاع الحكومي، القطاع الخاص، وشركاء دوليين، بالإضافة إلى التعاون مع أفراد المجتمع المحلي وأصحاب الاختصاص، والمؤثرين والمؤثرات في الحياة الاجتماعية، بما في ذلك المؤسسات الإعلامية والدينية. نتج عن هذا الشراكات تمويل ثلاثة مشاريع خلال العام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وبقيمة إجمالية لهذا العام بلغت (٣١٥,٠١٨) شيقل من قبل ممولين دوليين: الممثلية النرويجية في فلسطين بالتعاون مع UNWOMEN، و UNDP UNFPA.

طورنا بنيتنا التحتية وتكنولوجيا المعلومات بواسطة أنظمة Kaspersky Endpointg FortiGuard Security Security لحماية قواعد البيانات الخاصة بنا. كما اعتمدنا برنامجا إلكترونيا للعمل القانوني والمالي بالتعاون مع الأمم المتحدة ونظاما مبتكرا يعتمد على التقنية السحابية لإدارة القضايا بشكل فعال. وتابعنا العمل على أتمتة برنامج الحد من الفقر لضمان توزيع المساعدات بشكل عادل وقياس التقدم وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الحدث الأبرز، انتقالنا من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني عبر تبادل تجربتنا مع تجارب صناديق النفقة العربية، لغايات تطوير المنظومة الحقوقية والاقتصادية الحاضنة للنساء في العالم العربي.

توجه الصندوق

يعمل صندوق النفقة الفلسطيني (PMF) من أجل تحقيق العدالة بشقيها المساءلة والحماية، فعلى مستوى المساءلة يعزز الصندوق دور الدولة في سيادة القانون بملاحقة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة من خلال اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم كالمنع من السفر، الحبس والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة. والتي بدورها تلزم المحكوم عليهم بدفع قيمة أحكام النفقة لمستحقيها المقررة بموجب حكم قضائي، واكتسبت صفة الامتياز بتحصيلها كونها أموالاً عامة. وعلى مستوى الحماية يكفل الصندوق حقوق وكرامة الفئات المستفيدة من النفقة والدفاع عنها وتمكينها قانونيا، اقتصاديا، اجتماعيا ونفسيا. ويقوم الصندوق بتنفيذ مسؤولياته بصفته مؤسسة عامة ذات إرادة سياسية منسجمة مع المعاهدات الدولية التي التزمت بها دولة فلسطين، تحديدا معاهدة مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥ واتفاقية حقوق الطفل.

البيئة التمكينية، المساءلة، والحماية تمثل ثلاث نقاط جوهرية ومترابطة بالنسبة للفئات المستفيدة من الصندوق سعيا لتحقيق العدالة. لقد تم تفويض الصندوق قانونياً لمباشرة قضايا النفقة التي لا يتم التعامل معها في المحاكم المختصة حيث تُخصص هناك مدفوعات واستحقاقات لحالات النفقة بشكل عام. وبموجب القانون، يعتبر الصندوق «هيئة سيادية ذات امتياز عالي»، يضع المكلف بالإنفاق أمام مسؤوليته للوفاء بحقوق مستحق النفقة (زوجته، أطفاله، والديه أو أقاربه الغير قادرين على الكسب).

تلعب النفقة دورا حاسما في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع، وتحمي حقوق الفئات المستفيدة لها ممن هم بأمس الحاجة إلى حماية حقوقهم الاقتصادية. وإدراكًا لهذه الحقائق، فقد أعطى المشرّع أولوية ملحة لمثل هذه الحالات. فعلى سبيل المثال، وبموجب القانون، يتطلب تنفيذ قرارات محكمة الأسرة المتعلقة بالنفقة إجراءً فوريًا؛ ولا يحتاج إلى انتظار إجراءات التقاضي العادية التي يمكن أن تطيل أمد التقاضي أثناء متابعة القضايا أمام المحكمة المختصة.

أدت كفالة حق المساءلة والحماية إلى إعادة بناء الشعور بالكرامة لدى جميع الفئات المستفيدة، وخاصة النساء والأطفال. وقد تمكن الصندوق من التصدي، وممارسة النفوذ على الأزواج الحاليين أو السابقين نيابة عن النساء اللائي تعرضن للاستضعاف لفترات طويلة، وظللن تحت رحمة ومزاج أزواجهن وتنصلهم من المسؤولية تجاههن وتجاه أطفالهن. وهكذا نجح الصندوق بحفظ كرامة المرأة رغم الصعوبات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مع وصمة العار لكونها مطلقة أو مهجورة في مجتمع ينظر للمرأة على أنها سبب الطلاق أو الهجر، ويعتبرها فريسة يسهل التلاعب بها، نظراً لأنها تتحمل عبء إعالة أطفالها وتلبية احتياجاتهم الأساسية. هذا إلى جانب عدم إدراج العديد من المؤسسات التنموية والاجتماعية في برامجها أية رؤية لدعم النساء المهمشات، مبررين تقاعسهم هذا بأن الأزواج الحاليين أو السابقين ما زالوا على قيد الحياة.

رسّخ الصندوق منذ تأسيسه منهجية شاملة ومتكاملة من الخدمات، من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. فمن أجل الوصول إلى العدالة وتعزيز سيادة القانون وتشجيع تجاوب المؤسسات الوطنية، وتوفير الحماية والسلامة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمستحقيها، تعاون الصندوق مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، مختلف أجهزة الشرطة، سلطة الأراضي، هيئة سوق رأس المال والنيابة العامة، والوزارات التالية: الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، الاقتصاد، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الأشغال العامة والإسكان، التنمية الاجتماعية والنقل، والخارجية.

يتطلب الجهد المبذول لتأمين كرامة الفئات المستفيدة من الصندوق وانتشالها من فقرها أكثر من مجرد بناء شراكات فعالة أو بذل الجهود للمساهمة بوضع التشريعات والسياسات. فعلى سبيل المثال، يجب انشاء سجل مدني للمحاسبة ضمن نظام وطني متكامل يكفل عدم تهرب أي شخص من قرارات المحاكم بشكل عام، والقرارات المتعلقة بالنفقة بشكل خاص. ويتطلع الصندوق إلى بناء المزيد من الشراكات لتقديم المساعدة والتمثيل القانوني بشكل أفضل، لضمان حماية حقوق الفئات المستفيدة للنفقة؛ وعلى وجه الخصوص الأفراد الذين يواجهون ظروفًا صعبة قد تمنعهم من اللجوء إلى العدالة. ويشارك الصندوق في السعي لتوفير خدمات تمكّن المستحقين للنفقة من المشاركة في الحياة العامة وتوسيع خياراتهم لبناء المستقبل مع أطفالهم، بالرغم من ظروف الاحتلال وسيطرة الثقافة الذكورية.

الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات والهيئات الوطنية

لصندوق النفقة شراكات مع مختلف الهيئات الحكومية، بما فيها مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، أجهزة الشرطة المختلفة، ووزارات الداخلية، العدل، المالية، الحكم المحلي، التنمية الاجتماعية، الشؤون الخارجية، النقل والمواصلات، النيابة العامة وسلطة الأراضي..إلخ. كما يتشاور الصندوق ويقيم شراكات مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والجامعات وغيرها. وفيما يلي تفصيل أبرز الشراكات وكيف تؤدي إلى تحقيق العدالة للفئات المستفيدة.

- **مجلس القضاء الأعلى**: بناء على الجهود المبذولة سابقا لتوفير الوقت والجهد وضمان اتخاذ كافة الإجراءات القانونية لتحصيل الأموال المصروفة، تم الاتفاق على أن تقوم المحاميات بمراجعة الملفات في دوائر التنفيذ طيلة أيام الأسبوع دون التقيد بأيام محددة أو عدد الملفات. أضف/ي إلى أن جميع أوامر الحبس والحجوزات على الأموال المنقولة وغير المنقولة، تصدر باسم الصندوق بخلاف ما كان عليه الحال. كما تم منح الصندوق ثلاثة حسابات الكترونية على نظام ميزان يمكنه من الاطلاع على آخر تطورات الملفات المتابعة من طرفه.
- **المحاكم الشرعية**: التنسيق والمتابعة مع ديوان قاضي القضاة للتحقق من سريان أحكام النفقة الصادرة لصالح الفئات المستفيدة لها وإن طرأ عليها أي تغيير أو تعديل (صحة أحكام النفقة الصادرة للفئات المستفيدة من الصندوق وعدم وجود تغيير عليها). الشرطة: أثمر التعاون مع جهاز الشرطة نتائج ملموسة، إذ تعتبر أوامر الحبس الصادرة عن الصندوق ذات أولوية في المتابعة والتنفيذ وتعميم أسماء المحكوم عليهم الصادرة بحقهم أوامر الحبس على المعابر والجسور. وتم الاتفاق على أن تتم ملاحقة المحكوم عليهم من فئة العمال داخل الخط الأخضر أيام السبت والجمعة بتكثيف دوريات الشرطة على مداخل المدن. كما تمت الموافقة على الربط الالكتروني بين النظام بالصندوق والنظام بالشرطة، عبر فتح شاشة استعلام لمتابعة أوامر الحبس وتحديث بيانات المحكوم عليهم بشكل مستمر، مع بيان أسباب عدم التنفيذ. فالصندوق يعتبر الشرطة شريك أساسي ويتطلع دائماً إلى بناء شراكات حقيقية معه تخدم سيادة القانون وحماية حقوق المواطنين.

- **سلطة النقد**: يتم الاستعلام بشكل مباشر عن أرصدة المحكوم عليهم لدى البنوك العاملة في فلسطين ومتابعتها مع مراقبي الامتثال بالبنوك لغايات حجزها لصالح الصندوق. مع العلم أنه غالباً ما يتبين بأن جميع المحكوم عليهم المستعلم عنهم لا يوجد لهم حسابات أو أرصدة في البنوك، وهذا قد يعود إلى تحايل أو تهرب المحكوم عليهم لعلمهم بالإجراءات التي ستتخذ بحقهم لئلا يتم الحجز عليها.
- **وزارة الخارجية**: في إطار التعاون المشترك مع وزارة الخارجية فقد قام الصندوق بتزويدهم ببيانات ومعلومات المحكوم عليهم المتواجدين خارج البلاد حتى يقوم بإجراء المطلوب من طرفهم بملاحقتهم في أماكن اقامتهم خارج البلاد، وملاحقة من يقيم في الدول المبرم معها اتفاقيات تعاون قضائي، إلى جانب التشبيك مع القنصليات والسفارات الفلسطينية للوصول إلى المحكوم عليهم.
- **وزارة الداخلية**: في إطار التعاون المشترك فقد أثمرت الجهود عن خدمة الاستعلام عن بيانات المحكوم عليهم لغايات ملاحقتهم وضمان مساءلتهم. وتشمل هذه البيانات (المعلومات الديموغرافية، بالإضافة إلى استصدار شهادات ميلاد للأطفال المستحقين للنفقة).
- **هيئة سوق رأس المال/ البورصة الفلسطينية**: يقوم الصندوق بالاستعلام بشكل دوري من هيئة سوق رأس المال عن أية أسهم أو سندات مسجلة بأسماء المحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت.
- **وزارة النقل والمواصلات**: وبموجب اتفاقية التعاون يستعلم الصندوق مباشرة عن الأموال المسجلة لدى الوزارة باسم المحكوم عليهم.
- **وزارة المالية**: يستعلم الصندوق بشكل مباشر عن أية رواتب و/او مستحقات تعود للمحكوم عليهم تمهيدا للحجز عليها إن وجدت.
- **وزارة الحكم المحلي**: الاستعلام المباشر عن أية ممتلكات مسجلة باسم المحكوم عليهم في المجالس المحلية والبلديات.
- **وزارة العدل**: يتم العمل على إدراج صندوق النفقة الفلسطيني ضمن السجل العدلي.
- **اتحاد الغرف التجارية**: الاستعلام عن أية منشآت مسجلة بأسماء المحكوم عليهم لدى الاتحاد.
- **سلطة الأراضي**: الاستعلام المباشر عن الأموال غير المنقولة المسجلة بأسماء المحكوم عليهم.
- **النيابة العامة**: يقوم الصندوق بتقديم طلب للنيابة العامة لرفع القضايا التي يتم فيها التحايل على الصندوق والاستفادة من خدماته دون وجه حق، حيث يتولى المكتب الفني للنائب العام تكييف تلك القضايا تمهيداً لرفعها أمام المحكمة المختصة.
- **وزارة التربية والتعليم**: العمل مع الوزارة لمكافحة ظاهرة التسرب من المدارس، ومنح مستفيدي/ات الصندوق فرصة الاستفادة من برامج الوزارة، بالإضافة إلى نشر الوعي بالصندوق وخدماته لدى العاملين في الوزارة ومرشدي/ات المدارس.
- **المالية العسكرية**: الاستعلام عن أية رواتب و/أو مستحقات تعود للمحكوم عليهم.
- **هيئة التقاعد**: الاستعلام المباشر عن أية مستحقات تعود للمحكوم عليهم.
- **وزارة التنمية الاجتماعية**: مؤسسة شريكة في مجال حماية ودعم وتمكين مستفيدات/ ات الصندوق.
- **وزارة شؤون المرأة**: وزارة شريكة في مجال دعم وتمكين الفئات المستفيدة من الصندوق.
- **وزارة الاقتصاد**: شريك بهدف إدراج مستفيدي/ات الصندوق ضمن برامجها وخدماتها.

القسم الأول

نهج تعلمي تشاركي في البيئة المؤسسية للصندوق لضمان الفاعلية، الاستدامة والتطوير المؤسسي

تعميق شراكتنا الاستراتيجية مع مختلف الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، تعزز قيمة سيادة القانون من خلال مساءلة الفارين من وجه العدالة عبر مجموعة من الإجراءات القانونية لتحقيق العدالة واسترداد أموال الصندوق.

وللمضي قدما نحو تحقيق الأهداف والغايات، يتبع الصندوق منهجية التخطيط المؤسسي على المستوى الاستراتيجي والتنفيذي والتشغيلي. وذلك لتقديم خدمات تتسم بالجودة والكفاءة في قطاع العدالة والحماية.

في إطار العمل ضمن نهج تعلمي تشاركي في البيئة المؤسسية للصندوق لضمان الفاعلية، الاستدامة والتطوير المؤسسي له، تولت إدارة التخطيط مراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية العامة كما الخطط التنفيذية للصندوق مع الكادر الوظيفي، استناداً على الاحتياجات المتعلقة بتطوير وبناء قدرات الكادر والفئات المستحقة وخاصة النساء والأطفال على حد سواء، أو الاحتياجات المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتية من حيث المعدات والأنظمة التشغيلية، وقد تم تقديم جملة من المشاريع للجهات المانحة والشركاء.

نلتزم دائما بتطوير برامجنا بما ينسجم وتلبية احتياجات وأولويات وحقوق الفئات المستحقة للنفقة لضمان حياة كريمة لهم وتعزيز دورهم للمساهمة في إحداث التغيير في المجتمع: وهذه البرامج هي:

1. المساعدة القانونية
2. برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي
3. برنامج الحماية والإدماج

1. برنامج المساعدة القانونية

بموجب التزامنا الراسخ بالقانون المبني على احتياجات الأكثر تهميشا والمستحقين للنفقة، للدفاع عن حقوقهم في الحيز الخاص ولاهتمامنا بمسائل الأحوال الشخصية، أخذنا على عاتقنا تقديم المساعدة القانونية، للدفاع بمسؤولية عن مصالح الفئات المتوجهة للصندوق، عبر استصدار القرارات القضائية في جملة من القضايا (كقضايا الطلاق، النفقة، الحضانة للأطفال، المشاهدة والاستضافة)، ومتابعة تنفيذها أمام الدوائر المختصة.

هدفنا هو تمكين الفئات الأكثر انكشافا عبر تقديم خدمات شمولية قانونية عالية الجودة ومجانية.

فنحن نعتبر هذا أمراً بالغ الأهمية، خاصة في ظل الوضع السياسي العام والتدهور الاقتصادي، وارتفاع تكلفة المواصلات وأتعاب المحامين كما ندرة تقديم المساعدة القانونية في المرافعة والمدافعة في مسائل الأحوال الشخصية، وباعتبارنا الجهة الوحيدة التي تتولى تنفيذ أحكام وقرارات المحاكم المختصة، فإننا نسعى إلى تحقيق العدالة الناجزة مع شركائنا ضمن برنامج المساعدة القانونية لتقديم دعمنا للفئات في ثلاثة مجالات رئيسية: الاستشارات القانونية، المساعدة القانونية في تنفيذ أحكام النفقة والتمثيل أمام المحاكم الشرعية.

أولا: الاستشارات القانونية

قدمنا (680) استشارة للمتوجهات والمستحقات من الصندوق مقارنة مع (1019) استشارة قانونية خلال العام 2022، بينما بلغ عددها (974) في العام 2021. والرسم البياني المدرج أدناه يبين تفاصيل ذلك.

680 استشارة قانونية قدمت للمتوجهات والمستحقات من الصندوق

302	النفقة وأنواعها وإجراءاتها
150	إجراءات التنفيذ والتحصيل
71	الطلاق وآثاره
114	قضايا المشاهدة والاستضافة والحضانة، الوصاية، الضم وقطع النفقة
21	احكام عامة في الحضانة والمسكن
7	الميراث
15	الدعاوى والشكاوى المدنية والجزائية

وقد احتلت النفقة وأنواعها وإجراءاتها (التعليم، العلاج، أجرة مسكن، أجرة حضانة، عده، رضاعة، زيادة نفقة...إلخ) أعلى نسبة (44.4%) من بين الاستشارات الأخرى التي قدمناها بحسب بيانات الإدارة القانونية للعام 2023، تلاها إجراءات التنفيذ والتحصيل (22%)، قضايا المشاهدة والاستضافة والحضانة (16.7%)، الطلاق وأنواعه (التفريق للنزاع والشقاق والطلاق مقابل الابراء العام...) (10.4%)، الدعاوي المدنية والجزائية (2.2%).

إضاءة

تظهر بياناتنا أن هناك تحديات كبيرة تواجه العديد من النساء، نتيجة أوضاعهن الاقتصادية المتردية ومحدودية معرفتهن بحقوقهن، الأمر الذي ينعكس على فقدانهن لحقوقهن بشكل يؤثر سلبيا على واقعهن الاجتماعي والاقتصادي، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي يترأسن أسرهن ولا مصادر دخل لديهن.

شاركت إحدى النساء تجربتها خلال ورشة عمل مخصصة لنشر المعرفة بالصندوق وتوعية النساء بحقوقها قائلة: «اضطررت للتنازل عن كل حقوقي بسبب توجيه المحامي الذي أخبرني أنه لا يمكنني الحصول على الطلاق إلا إذا قمت بالتنازل عن كل حقوقي. كان عليّ أن أتخذ هذا القرار الصعب من أجل الخروج من الجحيم الذي كنت أعيشه. يا ريت عرفت الصندوق من قبل كان فهمت وما أخذت قرار التنازل عن حقوقي «. واختتمت تجربتها بقولها: (والله كنت اضطر أخلط الماء بالأعشاب عشان أقدر أسد جوع ابني الرضيع لأنه ما معي أوفر إله أكل).

هذه الكلمات تعكس حجم القهر والوجع وعجز النساء المتروكات عن إعالة أبنائهن، في ظل شح الموارد الاقتصادية ومحدودية معرفتهن بالقوانين والخدمات المقدمة من المؤسسات وعلى وجه الخصوص خدمات الصندوق.

ثانيا: تنفيذ أحكام النفقة والحضانة

يتم ضمن برنامج المساعدة القانونية تقديم خدمة متابعة تنفيذ أحكام النفقة والحقوق الخاصة بالزوجة المنفذة لدى دوائر التنفيذ سواء النظامية او الشرعية، حيث ساهم البرنامج في تحصيل الحقوق وتخفيف الأعباء المادية والمعنوية للفئات الأكثر انكشافاً من النساء اللواتي يترأسن أسرهن: أتعاب المحاماة، ورسوم المحاكم والطلبات المقدمة، المواصلات، الوقت والجهد عدا عن التوعية بحقوقهن وتمكينهن بها. وذلك على النحو التالي:

أ. تنفيذ أحكام النفقة وحقوق الزوجة

تم تنفيذ (23) حكم قضائي يعود الى (16) متوجهة و/أو مستفيدة ضمن برنامج المساعدة القانونية لهذا العام، وقد بلغت قيمة تحصيل تنفيذ هذه الأحكام ما قيمته (30,450) شيقل و(1000) دينار مقابل (34,485) شيقل في عام 2022.

اضاءات: من قصص نجاحنا ضمن طلبات المساعدة في تنفيذ الأحكام

أب يعمل على عقد في إحدى الدوائر الحكومية، تهرب من مسؤولياته بالإنفاق على زوجته وأبنائه الخمسة ما يزيد عن خمس سنوات. وبالرغم من وجود حكم قضائي بإلزامه بالإنفاق على أبنائه وزوجته، ووجود حكم حجز على راتبه، إلا أنه تحايل على المحكمة مستغلا عدم إدراج اسمه لدى وزارة المالية كونها الجهة المختصة لتنفيذ حكم الاقتطاع من الراتب، وغياب آلية واضحة ومحددة لدى المحكمة المختصة للتعامل مع موظفي العقود في الدوائر الحكومية لتنفيذ الأحكام.

وبجهود متفانية من محامية الصندوق لتجاوز المشكلة المتعلقة بثغرة التنفيذ وإيجاد آلية محددة وواضحة لتنفيذ الحكم، تمت المتابعات الحثيثة مع الدائرة الحكومية التي يعمل بها، لإجراء التنفيذ والاقتطاع من الراتب والحجز على مركبته. والنتيجة وفق الأصول التي كان يعمل بها، تمكنا من تنفيذ الحكم واجراء تسوية وتحصيل الزوجة وأبنائه لحقوقهم.

ب. تنفيذ أحكام الحضانة

متابعة قضية من القضايا الشائكة لطفل والداه منفصلان، أجبرته الظروف بعد احتضان والده له وتعرضه للعنف على ترك مقاعد الدراسة بعد أن كان متفوقا أكاديميا إضافة إلى حصوله على المرتبة الأولى في رياضة على مستوى محافظة أريحا.

قمنا بصندوق النفقة بعقد ثلاثة مؤتمرات حالة مع شركائنا لوضع حد للعنف الممارس بحقه من طرف والده، وضمان عودته للمدرسة وضمان استصدار حكم مشاهدة للأم مبدئياً لحين استصدار حكم استرداد حكم حضانة لأمه لضمان مصلحة الابن الفضلى.

وفي النتيجة استطعنا التأثير إيجابياً على الأب والابن لتجسير التواصل بين جميع أفراد الأسرة (والديه وأشقاؤه) بشكل منتظم وفعال يخدم مصلحة الطفل الفضلى ومصالح أفراد الأسرة بشكل عام. نسعى نحن وشركائنا حالياً لتوفير بيئة آمنة تسهل عودته للتعليم، بهدف ضمان مستقبله ورعايته بشكل شامل.

٢. برنامج الحد من الفقر والتمكين الاقتصادي

نؤمن دوما بأن الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه لبناء مجتمع قوي قادر على مواكبة التغيرات المستجدة يتأتى فقط من خلال تكاملية الأدوار بين النساء والرجال. وبالتالي فإن وجود فرص اقتصادية للنساء هو حق إنساني أصيل يمكنهن اقتصاديا واجتماعيا ومعنويا بشكل خاص كما تسند مقومات الحياة الكريمة والآمنة والرفاه الاجتماعي للأسر، وتنمي لديهن روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانتهن مما يساهم في خروج هذه الفئات من حالة الاعتمادية الاقتصادية إلى توفير دخل مستقل ومستدام.

نستند في برنامجنا هذا على بناء علاقات تعاونية فاعلة مع كافة المؤسسات الحكومية والمدنية والأهلية في فلسطين وخارجها لتقديم خدمات نوعية تأخذ بعين الاعتبار أولويات واحتياجات الفئات المستحقة للنفقة الأكثر انكشافا، في أنشطة وبرامج هذه المؤسسات.

2

خلال العام 2023 تم استصدار أمر حبس بحق المحكوم عليه واستكمال اجراءات الحجز على مركبة عائدة له مما اضطره إلى ابرام تسوية قانونية بقيمة (43,433) شيقل بدفعة أولى بلغت (20,000) شيقل مقابل فkvgaz`ty حجز المركبة المباعه أساسا لشخص آخر مع رفع قيمة الحجز من راتب المحكوم عليه الى (800) شيقل شهرياً عوضاً عن (660) شيقل وهو ربع الراتب المحجوز أصلا، ومخاطبة الدائرة التي يعمل لديها، لتنفيذ الحجز بناءً على التسوية الموقعة.

وتم تحصيل مبلغ (5,850) شيقل نتيجة الحجز على راتب المحكوم عليه ليصبح مجموع ما تم تحصيله للمتوجهة خلال العام 2023 هو (25,850) شيقل وهذا ما منحنا القوة والقدرة على استرداد حق المتوجهة، كذلك منحها الثقة المطلقة بعمل الصندوق خاصة أنها لم تتمكن في السابق من تحصيل أية مبالغ رغم وجود الحجز على راتب المحكوم عليه ومركبته.

بعد تعرضها هي وعائلتها للعنف والتهديد، ومواجهة إطلاق النار من قبل عائلة زوجها السابق، كما فقدانها الأمل في استرداد حقوقها المالية التي تعثرت ما يقارب الخمس سنوات في أروقة دوائر التنفيذ، وأيضا حرمانها من مشاهدة طفلتها التي تبلغ (7) سنوات. وما زاد الأمر تعقيداً سكنه في المنطقة الجنوبية في محافظة الخليل التي تقع خارج نطاق الاختصاص. وفي كل مرة يتردد فيها إلى المكتب كان يحمل هو أو والده، سلاحا أبيضاً للتهديد والوعيد في محاولة منهم لبسط سيطرتهم. هذا بالإضافة إلى تعنته، وسلوكه العدواني بحكم قدومه من بيئة أسرية لا تعترف بالقانون.

3

بمثابرتنا وإصرارنا وسعينا للدفاع عن حقوق فئاتنا تجاوزنا كل التحديات التي اعترضت مسارنا، حيث تمكنا من إبرام تسوية مع المحكوم عليه لتحصيل الحقوق المالية للزوجة. هذا بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي لعبه الصندوق في لملمة نسيج الأسرة، وإيجاد آلية تواصل منتظمة لتوفير بيئة آمنة بين عائلة المحكوم عليه والأم لمشاهدة طفلتها.

دعم المشاريع الريادية

في إطار الشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني و هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال مشروع "الإصرار لنواصل المشوار" لدعم الاعمال متناهية الصغر والصغيرة جدا، وتحديدا تلك التي تقودها نساء وشباب/ أشخاص ذوي إعاقة ونساء ناجيات من العنف، فقد تم تقديم (9) طلبات لمستفيدات الصندوق للوزارة من أجل بحث سبل دعمهن من خلال المنح المقدمة لغايات مساعدتهن على تسويق منتجاتهن و الاستمرار في أعمالهن عبر توفير مساحة لهن لعرض المنتوجات وتسويقها، وقد تم عقد لقاءات مع مستفيدتين منهن، إلا أنه وبسبب الأوضاع السياسية الحالية التي تعصف بالبلاد تم تأجيل تنفيذ المشروع كغيره من المشاريع التنموية والاقتصادية في فلسطين.

فرص العمل والتدريب المهني

وفي إطار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، تم التنسيق مع جمعية تنمية واعلام المرأة «تام»، لتوفير عدد من الفرص المتاحة للمستفيدات من خلال المرحلة الأولى من المشروع الاقتصادي المنفذ من طرفهم. حيث تم تحديد احتياجات (4) من المستفيدات لتوفير منحة تدريبية مهنية لتطوير مهارتهن الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

في هذا الإطار تم العمل والتعاقد مع معهد جالاكسي من أجل تدريب مستفيدتين في مجال التجميل في رام الله كما تم توفير فرص عمل لمستفيدة أخرى في مؤسسة عاملة في جنين.

المساعدات النقدية والعينية

وفي إطار شراكتنا المستمرة مع الشركاء المحليين والدوليين لتوفير احتياجات الأسر المتروكة والمنكشفة التي تترأسها النساء والحد من فقرها خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية والصحية والمعيشية التي تشهدها محافظات الوطن. وفرنا مبالغ مالية بقيمة (41500) شيقل، تم توزيعها على (83) مستفيدة ممن يترأسن أسرهن بقيمة (500) شيقل، كما وفرنا (32) طرد غذائي بقيمة (200) شيقل لكل طرد، كما وزعنا (80) كيلو من اللحوم خلال فترة الأعياد على الفئات الأكثر انكشافا، بالإضافة إلى عدد من المساعدات كما هو موضح في الجدول التالي:

٣. برنامج الحماية والإدماج

نعتني بحماية وإدماج الفئات المستفيدة من خدماتنا، وأنشطتنا ومشاريعنا التي تهتم بالجوانب الصحية والنفسية والاجتماعية، لما له من تأثير إيجابي على ذواتهم وانعكاسها على علاقاتهم العائلية والمجتمعية، للحد من الصراعات والخلافات العائلية التي تؤثر على نسيج السلم الأهلي للمجتمع.

أنجزنا العديد من الأنشطة لتحقيق غاية برنامج الحماية والإدماج ومن بين هذه الأنشطة، سلسلة ورشات تدريبية وإرشادية مع المستفيدات وسلسلة لقاءات توعوية عبر القنوات المتلفزة والإذاعية ونشر المنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي كما التحويل إلى المؤسسات جهات الاختصاص.

الحماية عبر الدعم الصحي والنفسي

جلسات التأهيل والدعم النفسي بسبب الطلاق / الانفصال

في إطار مشرع حياة الممول مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبالتعاون مع جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، نفذنا برنامجاً تدريبياً لجلسات التأهيل والدعم النفسي لمعالجة الآثار السلبية لما بعد الطلاق/الانفصال عبر استهداف أكثر من (25) مستفيدة ممن يترأسن أسرهن لمساندتهن على تخطي التجارب القاسية وتمكينهن من إدارة أسرهن والتعامل مع أفردها بثقة وحب وانسجام، وفتح الفرص للمشاركة في سوق العمل لضمان إدماجهن في المجتمع بشكل أكثر فعالية واستقلالية.

وهدف هذه الأنشطة تمركز بمحورين أساسيين، الأول: نشر المعرفة والوعي في المجتمعات المحلية لضمان وصول الفئات المستحقة للنفقة وخاصة أولئك الذين يقطنون المناطق النائية والمهمشة بخدمات الصندوق، وتفعيل جوهر المسؤولية التشاركية مع شركائنا من القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. أما المحور الثاني، فيتعلق بإدماج الفئات المستفيدة وتمكينها اجتماعياً ونفسياً من بناء شخصياتها ومشاركاتها عبر وسائل الإعلام ضمن مذكرة تفاهم مع إذاعة بيت لحم في (32) حلقة قامت خلالها عضوات شبكة مدد في التخطيط والإعداد لها عبر تحديد القضايا التي تحظى باهتمامهن واهتمام الأولوية لأبنائهن ومن ثم إدارة النقاش مع الضيوف من ذوي الاختصاص. وقد ساهمت هذه الأنشطة في الوصول إلى مجتمع متكافئ بالفرص بين جميع أفراده بدون أي تمييز وبشكل يضمن إدماج هذه الفئات في جميع النواحي الحياتية.

تناول التدريب المعتمد على النهج التشاركي مجموعة من المعارف والمهارات من بينها الحقوق الصحية وانعكاسها على صحة الأسرة والمجتمع. هذا بالإضافة إلى مهارات الاتصال والتواصل، توكيد الذات، بناء الثقة بالنفس، وكيفية تحديد الاحتياجات والأولويات. لغايات تمكينهن من مواجهة التحديات ومعالجتها واتخاذ قرارات مسؤولة وواعية بعيداً عن التأثر بالضغوطات الاجتماعية والنفسية من قبل المحيط الذي لا يراعي في كثير من الأحيان احتياجاتها واحتياجات أطفالها.

وفي ختام التدريب، تمت مشاركة عضوات شبكة مدد مسار تجربتهن في الشبكة على مدار عامين، انطلاقاً من المحطة الأولى لهن في التدريب على مهارات توكيد الذات وكيف أثرت على صقل شخصياتهن ومسار حياتهن في الحيز العام والخاص، اذ كانت تجاربهن ملهمة تحفيزية لالتزام باقي المشاركات في تطوير أنفسهن والحفاظ على ديمومة التواصل مع الصندوق وبرامجه.

تدريب حول إدارة الأزمات وقت الحرب

استكمالاً للتدخلات التي بدأها الصندوق مع مجموعات المستفيدات اللواتي يعتبرن أكثر عرضة للانكشاف لا سيما في هذه الفترة الصعبة التي تشهد عدوان الاحتلال على الشعب الفلسطيني بكل أطيافه في الضفة الغربية وغزة والقدس لاستئصاله من أرضه، وما له من آثار نفسية وصحية واجتماعية واقتصادية على النساء وأطفالهن، تم التنسيق مع الإغاثة الطبية الفلسطينية ومسرح نعم لعقد (9) تدريبات لأكثر من (110) مستفيدات من محافظات الوسط والشمال والجنوب بعنوان «الإسعاف النفسي الأولي وإدارة الأزمات وقت الحروب»، وذلك عبر تطبيق الزوم نظرا للإغلاقات التي يفرضها الاحتلال .

بدأ التدريب بتعريف المستفيدات عن أنفسهن وعن أكثر مسببات القلق لديهن في الوقت الراهن، وتبين لنا أن غالبيتهن يشعرن بثقل المسؤولية نتيجةً لخوفهن من مساءلة عائلة المحكوم عليه في حال تعرض أحد الأبناء لإصابة او اعتقال، تحديدا وأن بموجب العرف العشائري في فلسطين، فإن أهل المحكوم عليه يحق لهم مساءلة أهل الأم في حال أصاب الأطفال أي مكروه، دون الأخذ بعين الاعتبار غياب المكلف بالإنفاق وعدم تحمله مسؤوليتهم.

وقد رصد تسلسل مشاعر المشاركات من صدمة إلى ترقب، خوف، حزن، غضب ومن ثم شعور بالعجز، فليس سهلاً على النساء أن تتعامل مع كل هذه التقلبات السريعة في المشاعر مع المحافظة على توازنها وسط الأوضاع الأمنية والاقتصادية السيئة ولا سيما كونهن نساء يرأسن أسر. فهن بحاجة إلى دعم من العائلة ومن المجتمع المحيط بهن ليتمكن من تجاوز هذه الفترة. وقد تلخصت مخاوف المستفيدات في محورين:

أولا: حماية أبنائهن والابتعاد عن خطر الاحتلال قدر الإمكان خاصة اللواتي يعشن بقرب نقاط التماس.

ركزت المستفيدات على الصعوبات التي تواجههن في التعامل مع الأبناء خلال هذه الفترة، حيث أن وعي الأطفال قد ازداد بالظروف المحيطة وقد تباينت ردود أفعالهم، وهنا تم توجيه المستفيدات لأهمية قياس خطورة أي وضع قبل اتخاذ القرار، فالطفل قد يتخذ من الأوضاع الراهنة حجة للتهرب من الدراسة، وسواء كان خطراً أم لا فإن أي حالة من هذه الحالات بحاجة لمتابعة من قبل الأخصائية الاجتماعية في المدرسة.

أما النساء اللواتي لديهن أبناء في سن المراهقة فقد أصبحت المعاناة لديهن مضاعفة حيث أن الضغط الذي يتعرضون له قد زاد من حدة التوتر والعنف بين الأخوة وبين الآخرين في البيئة المحيطة، وكثيراً ما تشعر المستفيدات بالعجز وفقدان السيطرة، لا سيما في ظل شح الموارد والخيارات المتاحة التي

بعضاً من آثار الحرب الراهنة على المستفيدات وأطفالهن

أسماء

«أثناء ذهابنا لزيارة الطبيب أشعر بالخوف الشديد على حياة ابنتي خاصة أن أهل والدها قد يتهمونني بالتقصير»

سعاد

«أحاول إخفاء قلقي أمام أطفالي لكن كل شيء ظاهر خاصة الاقتحامات المتكررة للمخيم أثناء الليل، وأصبحت غير قادرة على التعامل مع أطفالي خاصة مشكلة التبول اللاإرادي.»

تهاني

«ابنتي تطوعت وانضمت لدورة اسعاف أولي لرغبتها في المشاركة في الميدان واسعاف المصابين في الأحداث، تناقشني من مبدأ الوطنية والانتماء وأنا أفكر في سلامة حياتها وفي مساءلة أهلها لي في حال أصابها مكروه لا سمح الله.»

خلود

تعاني من مشكلة رفض ابنها للذهاب للمدرسة بالقرب من نقطة عسكرية ويقول لها في كل صباح «انتي بتبعثيني على المدرسة عشان أستشهد!»

قد تخفف من الضغط الحالي. تقول أمل «كنت مستعدة للبقاء شهرين متواصلين داخل البيت لكن الأمور أصبحت صعبة وفوق الاحتمال، الأطفال زاد عنادهم وعنفهم خاصة عند عدم مقدرتي على تلبية متطلباتهم». وقد زودتهن المدربة ببعض التوجيهات للتعامل مع بعض المواقف، وتم التنسيق مع الإدارة القانونية في الصندوق لبحث إمكانية تحويل هذه الحالات للاستشارة من ذوي الاختصاص من خلال تعبئة الطلب لدى المحامية المتابعة لهن.

ثانياً: محاولة تلبية احتياجات أبنائهن وتدبير الدخل البسيط الوارد بحيث يكفي لأطول فترة ممكنة. بل إن العديد منهن كن يمتلكن مشاريع اقتصادية صغيرة، وكانت الحرب سبباً في إيقاف هذه المشاريع وبالتالي عودة المستفيدات لنقطة الصفر حسب تعبيرهن.

لذا فقد عبرن عن حاجتهن لتوفير تدريبات تعلمهن حرف غير تقليدية يكون لها مستقبل ناجح في سوق العمل، حيث أن بعضهن قد حصلن على تدريبات مثل كوافيرة وتصنيع غذائي إلا أنه نظراً لكثرة هذه المشاريع في المنطقة لم تعد ذو نفع لأن السوق تشبع بها، وقلل ذلك من فرصهن في انشاء مشاريع بيتية ذات دخل. ووفقاً لذلك، سيتولى الصندوق خلال الفترة المقبلة التنسيق بشكل حثيث مع المؤسسات الشريكة من أجل دعم مشاريعهن القائمة. بالإضافة إلى توفير منحة تدريبية مهنية لتطوير مهارتهن الحالية والمستقبلية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.

الحماية من خلال رفع الوعي المجتمعي

تلعب المواد الاعلامية دوراً أساسياً في التغيير الجذري للأعراف والسلوكيات الاجتماعية التي تساهم في تهميش الفئات المستحقة للنفقة وعدم تحقيق المساواة لهم إضافة إلى احتمالية تعرضهم للعنف وخاصة النساء منهم والأطفال. كما أنها تلعب دوراً مهماً في إبلاغ الشركاء والمانحين وصناع القرار بأهمية الخدمات التي يقدمها الصندوق.

العرض المسرحي « منكم وإليكم»

في إطار رفع وعي المجتمع حول مسائل الأحوال الشخصية والفئات المستحقة للنفقة من خلال انتاج ونشر عدد من المواد المرئية والمسموعة والمكتوبة. بالتعاون مع «مسرح نعم»، تم عقد عرضين للمسرحية التي أنتجها الصندوق بعنوان «منكم وإليكم» لطلاب كليات الحقوق والعلوم الاجتماعية والإعلام في جامعة القدس وجامعة بيرزيت.

وتعتمد المسرحية أسلوباً تفاعلياً لدمج قضايا وآراء الجمهور ومناقشتها، كجزء أصيل من العرض المسرحي، عبر اقتراح آليات لمواجهة أشكال العنف الذي يرصدونه من خلال مشاهدة العرض وتوعيتهم بالحقوق وخاصة في مسائل الأحوال الشخصية، ومن ثم إشراكهم في تجربة تمثيل المشهد حسب ما يرونه مناسباً وبناء على تجاربهم. وقد طرح الطلبة جملة من المسائل القانونية والاجتماعية والمداخلات الإيجابية التي أثرت النقاش ووسعت رؤيتهم للقضايا من زوايا متعددة.

عبرت إحدى المستفيدات عن تقييمها للورشة بقولها: «أضاف لي التدريب معرفة ومعلومات واكتساب مهارات جديدة وطاقة ايجابية لا بد ستساعدني على اتخاذ قرارات شخصية وقرارات على مستوى شبكة مدد بما ينسجم مع تغيير مسارات حياتنا وحياة العضوات نحو الأفضل.»

الحماية من أجل التمكين

واستمراراً للمسار الذي اتبعناه مع الفئات المستفيدة من خدماتنا «#مسارات_تنشئة_ثانوية»، تابعنا التدريب مع شبكة مدد بناء على احتياجاتهن وأولوياتهن على اختلاف عناوينها والمثابرة على التواصل بشكل دوري وبآليات متعددة وجاهية متى كان ذلك ممكناً أو عبر تطبيق الزووم، ومواقع التواصل الاجتماعي (الواتساب والفيس بوك)، مما أثر على صقل شخصياتهن وإعدادهن كوكيلات للتغيير في مجتمعاتهن عبر تزويدهن بالمهارات والمعارف اللازمة، وفتح الأبواب للانخراط في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير التقليدية على مستويات متعددة، فقد شهدنا نقلة نوعية في طبيعة الأنشطة التي نفذناها خلال هذا العام من قبل الشبكة بإشراف وتوجيه الصندوق وهي كالتالي:

- عقد اجتماعات مع الصندوق لوضع خطة عمل سنوية للشبكة وقياس مدى تنفيذها بشكل دوري.
- المشاركة في ورشة عمل بعنوان «المرأة والتقاضي في المحاكم الشرعية» بالتعاون مع جمعية المرأة العاملة.
- المساهمة في كتابة سيناريو فليم أنيمشين عن الشبكة ووضع الملاحظات على السيناريوهات المقترحة.
- المشاركة في الورشة التدريبية بعنوان «كيف تكونين إمرأة ريادية» بإشراف جمعية الشابات المسيحية.
- المشاركة في تنفيذ فعاليات اليوم الترفيهي المركزي في بلدة ترمسعيا لحوالي (1200) مستفيدة وأطفالهن.
- المشاركة في التحضير للحلقات الأسبوعية عبر أثير راديو بيت لحم لاقتراح قضايا على سلم أولوياتهن لتدريبهن وتوزيع الأدوار فيما بينهن.
- حضور افتتاح مركز الخدمات الموحد التابع لوحدة حماية الأسرة في الشرطة بمحافظة الخليل للتعرف على الخدمات المقدمة وبالتالي إرشاد وتحويل النساء ممن يحتجن الدعم والمساندة.
- التحضير لانتخابات الدورة الثانية واختيار ممثلة عنهن لرئاسة الشبكة.
- التحضير لورشة التفكير الإبداعي لتغيير مسارات وتحسين جودة الحياة.
- تنظيم ورشة عمل بعنوان «التفكير الإبداعي والتجديد والابتكار»، وبناء على طلب عضوات شبكة مدد، وفي إطار شراكتنا مع مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي، لغايات اكتشاف المواهب الكامنة لدى العضوات واستنطاقها بغية تحفيزهن على تطوير مهاراتهن في الابتكار وحل المشاكل وخلق الأفكار والتواصل بطرق جديدة. تناولت هذه الورشة مفاهيم الإبداع، الابتكار والتجديد وصفات الشخص المبدع، وفوائده في تحسين جودة الحياة الشخصية والعملية. كما تم التطرق إلى تناول آثار الضغوط النفسية وعلاقتها بالأمراض الجسدية، بالإضافة إلى وسائل تحسين التواصل مع الآخرين وترقية نوعية العلاقات.

وختاماً، طالبت عضوات شبكة مدد بتكثيف العمل المجتمعي عبر المزيد من ورش العمل بهدف رفع الوعي حول أهمية تقديم الإسناد والتوجيه والتعامل مع النساء المستحقة للنفقة اللواتي لا يعلمن عن خدمات الصندوق، وايلاء الاهتمام بتوفير كافة أشكال الدعم والاسناد لتمكينهن من حيث المعارف والمهارات والتعليم والتمكين الاقتصادي إضافة إلى توفير المساعدات وإدراجها ضمن اهتمام حيز المجتمع ومؤسسات المجتمع المحلي.

اليوم الترفيهي....

نهجنا السنوي للدفاع عن حق أطفالنا في اللعب

نصّت المادة 31 من اتفاقية حقوق الطفل على أن «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب وأنشطة الاستجمام المناسبة لسنّه». تصميم داخل بوكس

في إطار سعينا إلى إدماج الفئات المستحقة للنفقة في المجتمع وما تمر به من الأزمات العائلية والظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها وخاصة النساء والأطفال، دأبنا هذا العام إلى تنظيم التقليد السنوي في عقد فعاليات ترفيهية تؤكد دفاعنا عن حق الأطفال في اللعب كحق من حقوقهم الأساسية وضمان الفرص المتساوية لهم للاستفادة من فوائد اللعب في تنمية مهاراتهم وتعزيز نموهم الشامل، ولما له من آثار إيجابية على الأمهات في تعزيز التفكير الإبداعي والتخيل والتفكير المنطقي والتحليل كما تطوير قدرتهم على حل المشكلات عبر تفاعلهن الآمن مع جميع الأطفال المستفيدين من خدماتنا.

بدعم ورعاية شركاء من البنك الوطني ومنظمة الأمم المتحدة

للسكان (مشروع حياة) وبلدية ترمسعيا ووجوه الخير في جميع محافظات فلسطين، وبمشاركة (1200) من أطفالنا المستفيدين من خدمات الصندوق وأمهاتهم، نظمنا فعالية ترفيهية مركزية في بلدة ترمسعيا لمد جسور التواصل بين الأطفال المستفيدين من الصندوق وأطفال ترمسعيا بعد تعرضهم لأحداث صادمة بفعل الاحتلال وقطعان المستوطنين من خلال تجديد روابطهم الاجتماعية مع أقرانهم من مختلف محافظات الوطن، وذلك للمساهمة في إدماج وإحداث تأثير إيجابي على الأطفال المتضررين سواء من الاحتلال أو بفعل الترك وتعزيز شعورهم بالأمان والاستقرار.

وقد تخلل هذه الفعالية فقرات فنية وتعليمية ووطنية وترفيهية متنوعة كالرسم على الوجوه، بالإضافة إلى مسابقات تفاعلية ما بين الأطفال والحضور من قبل أمهات الأطفال وإدارة الصندوق، تعلموا من خلالها كيفية التعاون والتفاعل مع الآخرين من خلال المشاركة بشكل جماعي في الأنشطة التي تنمي بدورها مهارات التواصل لديهم كما تكسبهم مهارات التفاوض، وتطور لديهم اللغة المكتوبة واللفظية، حيث يمارس الأطفال الحوار ويتعلمون استخدام المفردات وتنظيم الأفكار من خلال الفقرات والأنشطة التفاعلية لتحقيق نمو صحي ونفسي شامل. وبالنسبة للأمهات، فقد اعتبرن اليوم الترفيهي فرصة هامة للعب مع أطفالهن وتعزيز التواصل العاطفي الفعال بينهم وتوجيه أطفالهن للاستكشاف والتجربة الحرة دون أي خوف من الأذى أو التهديد.

«أن اليوم الترفيهي هذا العام مميز جدا لأنه أقيم على أراضي ترمسعيا التي تعرضت إلى هجوم دموي من قبل قطعان المستوطنين أسفر عن شهيد وعدد من المصابين بالإضافة إلى إحراق منازل ومركبات وأشجار وأراضي زراعية، وهذا من شأنه أن يعزز الوحدة والتضامن بين أطفال بلدة ترمسعيا المتضررين من الهجوم والأطفال المستفيدين من خدمات الصندوق، كما تشجيع الدعم المتبادل من خلال تمكين الأطفال من كلا الطرفين من التعبير عن أنفسهم والتعامل مع تجاربهم بشكل إيجابي»
—الأستاذة فاطمة المؤقت

«مو عارفة كيف بدي أعبر عن فرحتي، اللي بعرف أقوله بس كإنه يوم من الجنة»—طفلة مشاركة في اليوم الترفيهي

«كثير أشياء اكتشفناها في أولادنا في هذا اليوم وكمان في حالنا وعرفنا قديش مهم نتواصل احنا وأطفالنا دايما عن طريق اللعب»—أم مشاركة في اليوم الترفيهي

التطوير المؤسسي

نسعى إلى تحقيق الرؤية والفلسفة والخطة الاستراتيجية طويلة المدى من خلال العمل الدؤوب على تحسين البنية المؤسسية لتحقيق النمو المستدام والتطور المستمر بشفافية ونزاهة وفعالية. نتبع نهجا تشاركيا لتعزيز قدرات وتنمية مهارات الطاقم لتجاوز العقبات والتحديات القائمة للخروج بحلول ابتكارية تضمن جودة الخدمات المقدمة بمهنية وكفاءة.

تعزيز قدرات وتنمية مهارات الطاقم.

استجابة لاحتياجات المؤسسة وتقييما لاحتياجات الموظفين في الصندوق بما ينسجم مع تطوير قدرات الطاقم الوظيفي فقد تم التعاقد مع المؤسسة العربية الأوروبية للاستشارات والتدريب AEF لتنفيذ تدريبات في مواضيع مختلفة بهدف تطوير قدرات ومهارات كادر الصندوق.

حرصنا في هذه التدريبات على تطوير برنامج تدريبي يعتمد بشكل أساسي على مواءمة محتوى البرنامج مع الاحتياجات الحقيقية للطاقم الوظيفي، ومدى تلبيته لهذه الاحتياجات وإكسابهم مهارات عملية يمكن نقلها واستخدامها بسهولة ويسر في مجال العمل اليومي لضمان جودة الخدمات، وذلك ضمن منهجية علمية حسب التالي:

دراسة دقيقة للاحتياجات

> تقييمات
> لقاءات

اعداد المادة التدريبية

تنفيذ البرنامج التدريبي

> النقاش الجماعي
> دراسة الحالات العملية
> العروض التقديمية
> التطبيق العملي

المتابعة و التقييم

> قياس رضى المتدربين عن البرنامج التدريبي
> قياس مستوى التعلم

تطوير البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات

أنظمة حماية

طورنا أنظمة الحماية FortiGuard Security بهدف تأمين وحماية قواعد بياناتنا التكنولوجية في مختلف فروع الصندوق (رام الله، نابلس والخليل)، هذا بالإضافة إلى تبني Kaspersky Endpoint Security لنظام التشغيلWindow، لغايات توفير حماية شاملة لأجهزة الكمبيوتر الخاصة بطاقم الصندوق ضد مختلف أنواع التهديدات وهجمات الشبكات والاحتيال.

يأتي هذا النهج انسجاما مع التزام القطاع الحكومي بتعزيز أمان البيانات والحماية وتعزيز الأمن السيبراني عن طريق تحديد ومنع التهديدات المحتملة، تحديدا في ظل الاستعداد لربط الصندوق بقاعدة البيانات الوطنية الحكومية (X-road)، التي تربط جميع قواعد بيانات الوزارات بما في ذلك تلك الموجودة في قطاع العدالة.

تطوير نظام مبتكر يعتمد على التقنية السحابية

حدثنا نظام مبتكر يعتمد على التقنية السحابية لضمان تدفق سلس لسير العمل بين إدارات الصندوق وإدارة القضايا والملفات القانونية للفئات المستحقة. تم تصميم النظام بترتيب منطقي لتسهيل التدفق السلس للأعمال والموافقات الإلكترونية وتسريع اتخاذ الإجراءات في الملفات القانونية ورفع كفاءة وإنتاجية بيئة العمل.

يقدم النظام رؤية واضحة وسيطرة على المهام من خلال إشعارات لمتابعة التحديثات واتخاذ الإجراءات الضرورية من خلال لوحات معلومات شخصية، لتعزيز فرص الاتصال والتفاعل داخل البيئة المؤسسية، كما توفير الجهد والوقت. هذا بالإضافة إلى إمكانية تحديد الطاقم الوظيفي لأولويات عمله بفضل وجود مساحة عمل مركزية تحتوي على جميع المعلومات الضرورية.

بعد حصيلة التجارب السابقة المتعلقة بإغلاقات أزمة COVID-19 وإغلاق الطرق وتداعيات الأوضاع السياسية الصعبة وتحدياتها، اعتمدنا هذا النظام بما يتيح للطاقم الوظيفي العمل عن بعد ومتابعة القضايا القانونية للفئات المستفيدة من خدماتنا من أي مكان.

أتمتة برنامج الحد من الفقر

نعمل على أتمتة برنامج الحد من الفقر لضمان وصول المساعدات النقدية والعينية بشكل عادل للأسر المستحقة وفق معايير وشروط واضحة، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات صحية اجتماعية اقتصادية تضمن لنا قياس مدى التقدم الذي أحرزته مجمل برامجنا في تحقيق العيش الكريم وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، وتفعيل مشاركتهم في الحيز الخاص والعام.

الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية

لاعتقادنا الراسخ بالشراكات وأهميتها في استدامة أي مؤسسة وتحقيق غايتنا، عملنا على توسيع المزيد من الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال رسم السياسات وحملات الدعم والمناصرة والبرامج المشتركة، وتعزيز التواصل مع القطاع الخاص والبلديات والمجتمعات المحلية على نطاق واسع، وذلك لشمل وإدماج مستحقي النفقة ومساءلة المحكوم عليهم ضمن السياسات والآليات الوطنية.

الشراكات ومأسسة العلاقة على المستوى ا لحكو مي

نسعى إلى تحقيق العدالة وتعزيز سيادة القانون، من خلال تعزيز الشراكات المبنية على تكامل الأدوار مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وتشجيع التجاوب فيما بيننا، وتوفير الحماية والسلامة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية لمستحقيها. تعاون الصندوق مع مختلف الهيئات الحكومية بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى، المحاكم الشرعية، سلطة النقد الفلسطينية، أجهزة الشرطة، ووزارات الداخلية والعدل والمالية والحكم المحلي والتنمية الاجتماعية والنقل والخارجية وسلطة الأراضي والنيابة العامة.

النيابة العامة والجهاز الشرطي

عقد الصندوق خلال هذا العام بدعم من برنامج سواسية 2 المشترك مؤتمرا تشاركيا مع مكتب النائب العام / النيابة العامة والشرطة القضائية بحضور إعلامي ومشاركة عدد من الشركاء الدوليين ومؤسسات قطاع العدالة. وقد هدف المؤتمر إلى تطوير آليات العمل وتذليل العقبات أمام تحقيق مسار العدالة الناجزة بما يخدم مصالح المواطنين.

أكدنا خلال هذا المؤتمر على أهمية بلورة النسيج بين الحقوق العامة والحقوق الخاصة التي تؤسس بنيان دولتنا، فحماية الحقوق الخاصة المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية من وجهة نظرنا ستنعكس على الحد من آثار العنف في المجالين الخاص والعام، كما

وتعزز القيم الأخلاقية الأصيلة لتعميق الشعور بالعدالة والمساواة في المجتمع. ستساهم هذه الشراكة في تعزيز الرقابة المجتمعية للحد من معدلات الجريمة في المجتمع، كما وتعزز التربية والتعليم والتثقيف حول حقوق الإنسان والمساواة والعدالة وتشجيع الحوار والتفاهم بين أفراد المجتمع. ابرازه بطريقة ما

استعرضت النيابات العامة أوجه العمل التخصصي في نيابة حماية الأسرة من العنف ونيابة حماية الأحداث ونيابة الجرائم الالكترونية وتحديد التداخلات بينها وبين الصندوق للوقوف على مخرجات محددة وواضحة لتطوير نماذج العمل القائمة حاليا بين الطرفين كما فتح آفاق لخطوط تعاون جديدة. وذلك انطلاقا من مسؤوليتنا تجاه تقديم الدعم القانوني وتمكين هذه الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع من الوصول إلى العدالة، عبر ضمان استمرارية عمل الصندوق، وتأمين الملاحقة الجزائية لكل من يخالف أحكام القانون.

وفي إطار تعاوننا مع الشرطة الفلسطينية استنادا إلى مذكرة التفاهم المبرمة منذ العام 2013، نرسخ إيماننا بالدور الفاعل والأساسي الذي تلعبه الشرطة باعتبارها المكلفة قانوناً في تنفيذ الأحكام القضائية وبمثابرتها للقيام بدورها بشكل مهني عبر تعزيز قدرات أفرادها وفق استراتيجية متكاملة.

أشاد فريق برنامج سواسية 2 المشترك من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأهمية التعلم من التعاون المشترك بين صندوق النفقة والشرطة والنيابة العامة وكيف تقوم هذه المؤسسات بمسؤولياتها لرسم سياسات وخطط استراتيجية لتعزيز حقوق الإنسان والقضاء على الممارسات والجرائم التي تهدد السلم الأهلي.

لقد خرج المشاركين والمشاركات في الورشة بمجموعة من التوصيات، تمثلت أبرزها:

عقد اجتماعات مستقبلية لإيجاد التقاطعات والمناطق المشتركة بين الصندوق ونيابة حماية الأسرة والأحداث والجرائم الالكترونية لغايات حماية الفئات المستفيدة من الصندوق وتحديد التدخلات المحتملة التي تتعلق بالجوانب الإنسانية والاجتماعية والحقوقية.

تمويل الربط الإلكتروني الفعال بين صندوق النفقة والشركاء من الشرطة القضائية والنيابات العامة، ضمانا لتبادل المعلومات والبيانات بسرعة وفعالية بين الشركاء، لتطوير الخدمات المساندة لحماية حقوق الفئات المستفيدة من الصندوق والمعرضة للعنف وتسريع عملية تحويلهم للمساعدة القانونية اللازمة.

«نؤكد على أهمية العمل المشترك بين الشرطة وصندوق النفقة، والذي توج في إطار مذكرة التفاهم والتعاون في العام 2013.»—اللواء يوسف الحلو، مدير عام الشرطة الفلسطينية

«تؤمن النيابة العامة بالدور المهم الذي يلعبه الصندوق في حياة الفئات المتروكة، ونشدد على وجوب تقديم كل الدعم للصندوق لضمان استمراريته وقيامه بما أنيط به من مهام لتمكين الفئات المستحقة للنفقة خاصة النساء والأطفال وكبار السن من العيش بكرامة.»—المستشار أكرم الخطيب، النائب العام لدولة فلسطين

«إن الوصول إلى العدالة حق أساسي يجب أن يتحقق للجميع. مشيرا إلى استمرارية الدعم في إطار برنامج سواسية ٢ المشترك. لغايات وصول كل فلسطيني مستحق للخدمات التي يقدمها الصندوق والنيابة العامة والشرطة.»—د. كريس ديكر مدير برنامج الأمم المتحدة المشترك (سواسية 2)

رجال الإصلاح العشائري

سعينا لتعميق الشراكات الاستراتيجية مع الدور الرسمي في المحافظات ومع رجال الإصلاح العشائري من خلال عقد 12 لقاءً، لبحث سبل التعاون لحماية حق الفئات المتروكة ممن تخلى عنهم المكلفين بالإنفاق عليهم، تحت رحمة العوز والحرمان وملاحقة المحكوم عليهم بالنفقة ووضعهم أمام مسؤولياتهم القانونية والاجتماعية.

هذه الشراكات ستحمي حق الفئات المتروكة وستحميهم من التعرض للاستغلال والابتزاز كما حماية المجتمع من الفساد من خلال وضع المحكوم عليهم بالنفقة أمام مسؤولياتهم. كما أنها ستدعم جهود الصندوق في الوصول إلى المحكوم عليهم وإلزامهم بدفع المستحقات والوقوف عند مسؤولياتهم، إضافة إلى توجيه فاعلي الخير للتبرع لصالح حماية وكرامة الفئات المتروكة وحث المجتمع بكافة قطاعاته لتبرئة ذمة الغارمين من المحكوم عليهم الذي يعيشون أوضاعا صعبة، أو ممن وافتهم المنية ولم يتمكنوا من تبرئة ذممهم لصالح الصندوق، وذلك لغايات ضمان استدامة عمل الصندوق في حماية كرامة الفئات المتروكة والتي تشكل من وجهة نظرنا موردا بشريا للمجتمع الفلسطيني برمته.

جمعية الشبان المسيحية

عقدنا لقاءين توعويين في كيسان والمنشية قضاء بيت لحم وقرية فقيقيس بالتعاون مع جمعية الشبان المسيحية. شارك في هذه الفعاليات 35 سيدة من فرق الحماية التي شكلتها الجمعية من كلا القريتين، لغايات تعريفهن بأهداف ورؤية الصندوق، وبرنامج المساعدة القانونية الذي يقدمه للحالات التي تعاني تحديات متعلقة بمسائل الأحوال الشخصية. وقد شهد لقاء قرية المنشية تفاعلا كبيرا من الحضور، حيث طُرحت العديد من الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بالإجراءات القانونية، مما يعكس رغبة النساء في تعميق معرفتهن بحقوقهن وكيفية مطالبتهن بها.

أما في ورشة العمل التوعوية التي نظمها الصندوق في قرية فقيقيس، وهي قرية نائية بجانب مستوطنة في جنوب الخليل، بدأت المؤسسات النسوية والأهلية العمل في المنطقة منذ أقل من سنتين فقط. فقد أبدت المشاركات والبالغ عددهن 25، تفاعلا غير مسبوق بعد أن تعرفن على الدور الذي يقوم به الصندوق، وتبادلن وجهات نظرهن وتجاربهن، وبددن الكثير من مخاوفهن بسبب محدودية معرفتهن بحقوقهن وبالدور الذي يقوم به الصندوق للوصول إلى الفئات المتروكة.

ندرك أهمية الحفاظ على هذا الدور التكاملي مع هذه المؤسسات تحديدا القاعدية منها لضمان النتائج المنشودة في حماية هذه الفئات المتروكة لا سيما في المناطق المهمشة التي تعاني من كثرة المشاكل الاجتماعية وما يتشعب عنها من آثار سلبية على المستوى الفردي والعائلي- والمجتمعي.

تجربتي في القرى النائية

في لقاء ملهم ومثير للتفكير، نجحنا في تعريف سيدات القرى النائية بحقوقهن والقضايا المهمة المتعلقة بالزواج والطلاق والنفقة. عكست تفاعلاتهن الرغبة الجادة في فهم الأمور والتحديات التي تواجههن في حياتهن اليومية. بدأنا بتعريفهن بالصندوق وأهدافه وخدماته وبرامجه، ولم نكن نتوقع كل هذا التفاعل، غير أنهن أثبتن لنا خلاف ذلك بمشاركتهن الفاعلة وتساؤلاتهن واهتماماتهن حول العديد من القضايا التي تواجههن في حياتهن اليومية والمرتبطة بحقوقهن القانونية والاجتماعية، وهو ما يعكس رغبتهن الجادة في المعرفة والتغيير.

ولعل السبب في هذا التفاعل، هو اختيارنا وجمعية الشبان المسيحية لهذه القرى النائية التي تتسم بنمط علاقات أسرية يسهل فيها الزواج والطلاق وتعدد الزوجات بشكل كبير. كما أن حالات الهجر وعدم التعامل بالمشاكل التي تنجم عن الطلاق تعتبر شائعة ومنتشرة بين أهل المنطقة. بدأت المشاركات بعد التعرف على الصندوق بإثارة أسئلة كانت تدور كثير في أذهانهن دون إجابات، بفعل محدودية وصول المؤسسات إليها.

ومن بين أبرز هذه التساؤلات:

- هل تزيد نفقة المطلقة الحامل بعد أن تنجب طفلها؟
- هل يشترط أن أذهب إلى المحكمة لكي أستفيد من الصندوق؟
- هل الصندوق هو اللي رح يدور علينا ويوصلنا ليساعدنا ولا لازم احنا ندور عليه؟
- أنا بعرف أنه النفقة حق للمرأة مقابل حق القوامة للرجل! طيب اللي ما بدفع نفقة وما بقبل يصرف عليها وهاجرها وبدها تضل على اسمه ويمشي كلامه عليها عشان حكي الناس شو المفروض تعمل؟
- من يتحمل النفقة في حال أجبرت النساء على الزواج من رجل متخلف عقليا؟

قامت المحاميات باستثمار هذه التساؤلات التي تلقي الضوء على الصعوبات والتحديات غير المرئية والمسكوت عنها التي تواجهها النساء ومن ثم إشراكهن بشكل إيجابي في مناقشات ثرية تلقي الضوء على استفساراتهن بالإجابة عليها. تجربتنا في هذه اللقاءات يمكن أن تكون نموذجا ناجحا للتوعية والتغيير في المجتمعات النائية، وتؤكد لنا على أهمية توجيه الاهتمام والجهود نحو دعم وتمكين النساء كما الرجال في هذه المناطق.

مها حلايقة، منسقة مشروع في صندوق النفقة

الشراكات ومأسسة العلاقة على مستوى القطاع الخاص والخيري

واصلنا جهودنا لتجنيد الموارد المالية لضمان تقديم الخدمات المستدامة للفئات المستفيدة خلال العام الحالي، لذا، لم ندخر جهدا لمزيد من التواصل وتعزيز التعاون القائم ومد جسور أخرى مع الأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية المعنية بالتنمية والإغاثة الإنسانية. يهدف هذا الجهد إلى تأمين حياة كريمة للفئات المستحقة من خلال تقديم مساعدات عينية ونقدية كما هو موضح أدناه:

تبرعات القطاع الخاص

تبرعات نقدية	تبرعات عينية
132,550 شيقل	67,448 شيقل

المجموع

199,998 شيقل

التعاون مع البنوك

عقدنا عدة اجتماعات مع سلطة النقد وجمعية البنوك الفلسطينية لبحث معايير الإقراض والكفالات، وذلك نتيجة الإشكاليات المالية التي تقع فيها النساء اللاتي يترأسن أسرهن بسبب القروض المشتركة اللاتي التزمن بها أثناء قيام الزوجية. وهدفت اللقاءات أيضا إلى الترتيب لتنظيم حملات توعوية حول قضايا الأحوال الشخصية والمدنية، كما رفع وعي المجتمع والنساء بطبيعة السياسات المصرفية وما يترتب عليها. هذا بالإضافة إلى سعي الصندوق لتعزيز سياسات شمول النساء اللاتي يترأسن أسرهن والمستفيدات من الصندوق لغايات تمكينهن اقتصاديا ودعم تعليمهن وتعليم أبنائهن لتعزيز سبل العيش الكريم.

التعاون مع الجامعات الفلسطينية

نعمل بشكل منهجي على دمج قضايا الصندوق في المساقات الدراسية في كلية الحقوق وكليات حقوق الإنسان والعلوم الاجتماعية. وعليه، تم استكمال سلسلة من اللقاءات التوعوية خلال هذا العام، استهدفت طلاب العيادة القانونية والعلوم الاجتماعية والإعلام، بهدف زيادة الوعي بولاية الصندوق ودوره في توفير الحماية القانونية للفئات المستفيدة، وخاصة النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة، باعتبارهم من بين أكثر الفئات تهميشا في المجتمع الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك، يعزم الصندوق على مواصلة تنظيم المزيد من الجلسات مع الأكاديميين في جامعة القدس وجامعة الخليل، بهدف ربط النواحي النظرية بالجوانب العملية من خلال طرق تدريس تفاعلية حديثة، تجعل من طلاب القانون شركاء نشطين في عملية البحث والتحليل والتفسير والتنبؤ والاستنتاج. هذا بدوره سيساهم في تقليص الفجوة بين النظرية والتطبيق، وسيزيد من ثقة طلاب القانون بأنفسهم وقدراتهم على التعلم الذاتي، وسيفتح لهم آفاقاً واسعة للاستثمار وتطوير مهاراتهم المهنية. كما سيعزز قدرتهم على ابتكار حلول مبتكرة للقضايا القانونية والاجتماعية المعقدة.

الشراكات ومأسسة العلاقة على المستوى الإقليمي

الورشة الاقليمية الأولى لصندوق النفقة الفلسطيني

«صوت واحد ... لتعزيز المنظومة الحقوقية والاقتصادية الحاضنة للنساء في العالم العربي»

حماية تزدهر .... وتمكين مثمر

مؤتمر إقليمي يهدف لتطوير المنظومة الحقوقية والاقتصادية الحاضنة للنساء في العالم العربي تم عقده بعنوان «صوت واحد»

نظم صندوق النفقة الفلسطيني ورشة عمل إقليمية على مدار يومين في العاصمة الأردنية – عمان وذلك في حفل افتتاح رسمي تميز بإلقاء كلمات ترحيبية لأربعين مشارك ومشاركة من القانونيين والحقوقيين وخبراء وخبيرات في مجالات تحقيق العدالة من دول المغرب والمشرق والخليج العربي، وذلك لغايات تشجيع تبادل التجارب حول وصول النساء إلى العدالة في مسائل الأحوال الشخصية وابراز المزايا والفجوات، تحديداً في قضايا النفقة، كما المنظومة التشريعية الخاصة بالمساعدة القانونية في الأحوال الشخصية وشروط وضوابط تقديم هذه المساعدة.

وفي بداية الورشة رحبت الأستاذة فاطمة المؤقت مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني بالحضور الكريم مؤكدة على أن الورشة بمثابة فرصة ذهبية للاستفادة من الخبرات والمعارف التي تم تبادلها بشكل تأملي حواري تفاكري لتمكيننا من العمل بصوت واحد بالرغم من التباين في الآليات ومفاتيح الحلول وخصوصية كل تجربة من تجارب الدول العربية المشاركة. هذا بالإضافة إلى دعم تعزيز الشراكات القائمة، مما يتيح فرصاً لتطوير وتنفيذ مشاريع وخطط عمل مشتركة لتعزيز المنظومة الحقوقية والاقتصادية للنساء في العالم العربي.

وعرض الخبراء والخبيرات تجاربهم وتجاربهن في مسائل الأحوال الشخصية تحديدا النفقة، وبالنسبة

لتجربة دول المغرب العربي ففي تونس صدر قانون رقم (65) لسنة 1993 والمتعلق بإحداث صندوق ضمان النفقة لصرف نفقة الطلاق المحكوم بها لصالح المطلقات وأولادهن، ويتعهد بالتصرف به إلى الصندوق القومي للضمان الاجتماعي. وفي المغرب تم إنشاء صندوق التكافل العائلي بموجب القانون رقم (41.10) إعمالا لما جاء بمدونة الأسرة عام 2004 وتعديلاتها.

أما في دول المشرق العربي، فقد صدر بمصر القانون رقم (11) لسنة 2004 والمتعلق بإنشاء صندوق نظام تأمين الأسرة، نصت المادة الأولى منه على إنشاء صندوق يسمى «صندوق نظام تأمين الأسرة» تكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وموازنته الخاصة، ويتبع بنك ناصر الاجتماعي، ويتولى إدارته مجلس إدارة يصدر بتشكيله وبنظام العمل فيه قرار من وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية. وفي فلسطين قد أنشئ هذا الصندوق انطلاقاً من منظومة حقوق الإنسان، كمؤسسة عامة ذات استقلال مالي وإداري بموجب قانون رقم (6) لسنة 2005. ويهدف إلى تعزيز دور الدولة في حماية حقوق الفئات المهمشة كالأطفال والنساء وكبار السن وغير القادرين على الكسب من الأقارب. ويهدف إلى تعزيز دور الدولة في مساءلة الفارّين من تنفيذ أحكام النفقة، إذ أن للصندوق القوة القانونية والصفة الإلزامية لمتابعة هذه الملفات لتحصيل المبالغ من المحكوم عليهم واسترداد أموالهم التي تعتبر أموالاً عامة لها صفة الامتياز، وذلك بموجب قانون يلزم المحكوم عليهم بالاعتراف بمسؤولياتهم

تجاه حقوق زوجاتهم وأطفالهم وأقاربهم من آباء وأمهات وذوي الإعاقة أو غير القادرين على الكسب المستحقين للنفقة. أما في الأردن، مؤخراً في 2017 تم افتتاح أول مكتب صندوق تسليف النفقة في عمّان، إنفاذا لأحكام قانون الأحوال الشخصية الأردني الذي أعدته دائرة قاضي القضاة وأقر بالقانون رقم (36) لسنة 2010، والذي بموجبه تم إصدار «نظام صندوق تسليف النفقة» رقم (48) لسنة 2015.

وأخيرا عرضت دول مجلس التعاون الخليجي: أصدرت مملكة البحرين القانون رقم (34) لسنة 2005 بإنشاء صندوق النفقة، ومن الجدير بالذكر أن القانون واللائحة الداخلية للصندوق مرت بعدة تطورات، من أبرزها تعديل بعض أحكام اللائحة الداخلية لصندوق النفقة الصادرة بالقرار رقم (44) لسنة 2007 بحيث تم إضافة أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي إلى الفئات المستحقة. بينما وافق مجلس الوزراء السعودي على تنظيم صندوق النفقة للمطلقات والأبناء، ويرتبط مباشرة بوزير العدل، حيث ستكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة: تتمثل مهامه بضمان صرف النفقة للفئات المستحقة دون تأخير، وصرف النفقة المؤقتة لمستحقيها قبل صدور الحكم بصرفها، وكذلك يحدد مجلس إدارة الصندوق صرف نفقة مؤقتة لها، وسيتعين على الزوج المحكوم عليه بالنفقة، سداد المبلغ المحكوم به عليه، والذي سبق أن دفعه الصندوق نيابة عنه. في قطر فقد تم إنشاء الصندوق بمنتدى السياسات الأسرية 2017، ويساهم الصندوق في حماية من تصدر لهم أحكام بالنفقة من المطلقات والأطفال ونحوهم، وضمان استفادتهم من تلك الأحكام بشكل عاجل، وذلك عن طريق قيام الصندوق بدفع النفقة لهم شهرياً بصورة منتظمة، وذلك مراعاة لاحتياجات هذه الفئات العائلية كدفع الإيجارات ونفقات الدراسة وتكاليف المعيشة، وتجنيبهم انقطاع أو عدم انتظام تحويل النفقات المحكوم بها شهرياً. بينما دولة الكويت، فأكدت من جانبها أن الكويت تتبع القانون الفرنسي وقانون الشريعة الإسلامية، ويحكم فقط قانون

الأسرة في المسائل المتعلقة بالنفقة والحضانة والولاية العامة للأبناء. وفي مداخلة دولة الإمارات العربية، فقد أشارت أن الإمارات تهتم بالصحة النفسية للمرأة منذ الصغر حتى الشيخوخة، فالدولة تتكفل بكل احتياجاتها، وتضع للسيدة محامي على حساب الدولة، وبعد صدور الحكم، تقوم المحكمة مباشرة بمخاطبة مكان عمل الزوج، ويتم مباشرة اقتطاع النفقة من راتبه. وفي حال تعثر الزوج، يتم الصرف لأي وافدة مرت بتجربة الطلاق، من صندوق يسمى صندوق الزكاة.

الدول المشاركة في المؤتمر

سواسية III SAWASYA III

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

UNDP

يونيسف لكل طفل

البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف، تعزيز الوصول إلى العدالة بشكل متكافئ لجميع الفلسطينيين

بالشراكة مع

بالشراكة مع كندا Canada

aecid Cooperación Española

Kingdom of the Netherlands

السويد Sverige

بتمويل من الاتحاد الأوروبي

الشراكات ومأسسة العلاقة على المستوى الدولي

مكتب ممثل النرويج في فلسطين ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة UNWOMEN

نهاية هذا العام، استكملنا إنجاز برامج وفعاليات مشروع «تمكين وحماية النساء المستحقة للنفقة في فلسطين»، بدعم من مكتب ممثلية النرويج في فلسطين، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN) للأعوام 2022-2023.

وقد هدف المشروع إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والحماية المجتمعية للنساء المستحقات للنفقة من خلال:

- تعزيز وصول النساء المستحقات للنفقة إلى خدمات الحماية والمساءلة.
- تنمية قدرات النساء المستحقات للنفقة لتحقيق استقلالهن الاقتصادي.
- رفع مستوى قدرات النساء المستحقات للنفقة لتعزيز الاعتراف بهن كوكلاء للتغيير الاجتماعي والاقتصادي.
- زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع بما يضمن وصول الفئات المستحقات للنفقة إلى العدالة.
- إنتاج مواد إعلامية ذات تأثير عالي للتأثير على صانعي القرار في تبني سياسات وتشريعات ضامنة لحقوق الفئات المستحقة للنفقة.

برنامج سواسية المشترك (UNDP\UNWOMEN\UNICEF)

بعد انتهاء المرحلة الثانية من برنامج الأمم المتحدة المشترك «سواسية»، الذي يضم (UNDP\UNWOMEN\UNICEF)، تم استكمال أنشطة اتفاقية المشروع «الوصول إلى خدمات المساعدة القانونية» الموقعة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي– برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني عبر برنامج سواسية المشترك لدعم سيادة القانون في فلسطين.

وقد هدف المشروع إلى تعزيز دور الصندوق على المستوى الوطني والإقليمي لحماية حقوق الفئات المستفيدة من خدمات الصندوق؛ وتعزيز التعاون والتخطيط بين الصندوق ومؤسسات قطاع العدالة ومؤسسات المجتمع المدني؛ بناء قدرات الكادر الإداري والقانوني في الصندوق؛ تطوير البنية التحتية

والأنظمة الإدارية لكافة مقرات الصندوق. كما تم دعم عدد من الحملات والمواد الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة والتي تروج لدور وخدمات الصندوق. وقد تم أيضًا العمل على إدماج مفاهيم الحماية والمساءلة في المناهج الدراسية في أقسام القانون وحقوق الإنسان والعلوم الاجتماعية عبر دعم التعاون مع الجامعات الفلسطينية، بهدف رفع مستوى الوعي حول حقوق الفئات المستحقة للنفقة على اختلافها وهم: الأطفال «أبناء وبنات»، أو الأم، أو الأب، أو الزوجة أو الأشخاص غير القادرين على الكسب من الأقارب.

صندوق الأمم المتحدة للسكان - UNFPA

تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة للسنة الثالثة على التوالي ضمن مشروع «حياة» لإنهاء العنف ضد المرأة بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA - ، وجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية لتمويل أنشطتنا بقيمة (65) ألف دولار أمريكي. وقد هدفت الشراكة إلى تحقيق جملة من الأهداف من بين أبرزها:

- توظيف الكادر القانوني في مناطق الوسط والشمال والجنوب لتقديم الخدمات القانونية (من استشارات ومتابعات وإصدار أومر الحبس بحق المحكوم عليهم بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية) للفئات المستفيدة وخاصة النساء.
- بناء قدرات النساء المعيلات لأسرهن وتوعيتهن بحقوقهن القانونية، والتخفيف من أعبائهن الاقتصادية في ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية التي كانت سبباً في ازدياد حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- عقد لقاءات وورش عمل مشتركة للتشبيك مع المؤسسات الحكومية من وزارات وهيئات رسمية، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية العاملة في الضفة الغربية من أجل الخروج بسياسات وتشريعات من شأنها تحسين حياة الفئات المستفيدة عبر تقديم سلة خدمات شمولية تضمن العيش الكريم.
- إنتاج المواد السمعية والبصرية لتعزيز الوعي المجتمعي حول دور الصندوق في حماية الفئات المستحقة للنفقة من النساء والأطفال.

القسم الثاني

مستحقو النفقة وأفراد المجتمع ذوات فاعلة في تغيير حياتهم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية.

مسارنا للوصول لكافة الفئات المستحقة للنفقة للاستفادة من خدماتنا، يتطلب منا تكثيف جهودنا وتعدد الوسائل وابتكارها، عبر توظيف وسائل الإعلام المختلفة، سواء المرئية أو المسموعة أو المطبوعة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف التعريف عن دورنا الحيوي وخدماتنا. وعبر بناء شراكات فعالة ومسؤولة ومتكاملة مع القطاع الحكومي وغير الحكومي. إذ أن تكامل الأدوار وتحويل الفئات المستحقة للاستفادة من خدماتنا القانونية والاجتماعية والسياسية يعتبر جزءا أصيلا من شراكاتنا، ويمثل جزءا لا يتجزأ من جهودنا لتحقيق التأثير الإيجابي في حياة الأفراد والعائلات تحديدا تلك التي ترأسها النساء والمجتمع.

شكل المحامون الجهة الأكثر تحويلا للمتوجهات بلغت نسبتها (22.01%)، تلاها جهة الأقارب والأصدقاء بنسبة (19.49%)، بينما تساوت نسب التحويل بين دوائر التنفيذ والمحاكم الشرعية والنظامية وبلغت (18.23%). وبالمقارنة مع الأعوام السابقة، فقد شكلت المحاكم الشرعية والنظامية الجهة الأكثر تحويلا وبنسبة بلغت (22.9%) في العام 2022، بينما شكل الأصدقاء والأقارب الجهة الأكثر تحويلا بنسب بلغت (28.42%). والرسم البياني على اليسار يوضح ذلك:

كان من الواضح أن الجهود الحثيثة التي بذلناها عبر استهدافنا للمحامين الشرعيين في ورشات عمل لزيادة وعيهم القانوني بالصندوق، إجراءاته، وآليات عمله لعبت دورا في هذا التحول، هذا بالإضافة إلى تواجد المحاميات المستمر في المحاكم، والذي خلق نوعا من المعرفة والتواصل بينهن وبين المحامين/ات.

الوسائط التي اسهمت بفاعلية في وصول خدماتنا للفئات المستحة و الاستفادة منها

	الشمال	الوسط	الجنوب	
المحامين	40%	14%	46%	22.01%
دوائر تنفيذ	17%	17%	66%	18.23%
وزارات ومؤسسات حكومية	0%	43%	57%	4.40%
اصدقاء و اقارب	16%	39%	45%	19.49%
الاعلام و وسائل التواصل	0%	33%	67%	3.77%
مستفيدة سابقا	6%	17%	78%	11.32%
مؤسسات المجتمع المدني /خاصة	33%	33%	33%	1.88%
المحكمة الشرعية / النظامية	38%	55%	7%	18.23%
رجال العشائر	0%	0%	100%	0.62%

يمثل منطقة الشمال يمثل منطقة الوسط يمثل منطقة الجنوب

وعلى صعيد المؤسسات، فقد بلغت نسبة المتوجهات من القطاع الحكومي (95.5%)، مقارنة مع (4.5%) من القطاع المدني. والرسم البياني أدناه يوضح ذلك:

الوسائط التي اسهمت بفاعلية في وصول خدماتنا للفئات المستحقة و الاستفادة منها على صعيد المؤسسات من القطاع الحكومي والمدني

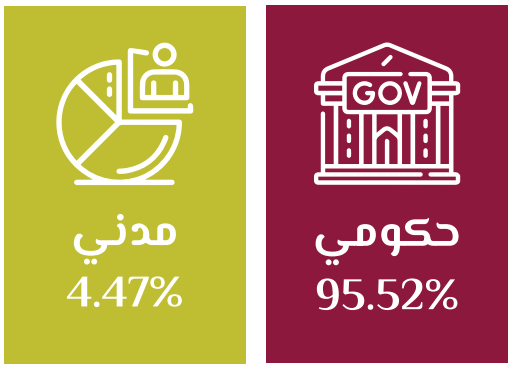

وصل العدد الإجمالي للفئات المستفيدة من النفقة (15,379) مقابل (12,880)، (17,622) مستفيد/ة للعامين 2022، 2021 على التوالي. وعليه، فإن نسبة النمو الكلية للفئات المستفيدة من خدمات الصندوق المالية للعام 2023 بلغت 19.4%، مقارنة مع العام 2022، في حين بلغت نسبة الانخفاض الكلية 12.7% مقارنة مع العام 2021. وقد توزعت أعداد الفئات المستفيدة بحسب أنواع النفقة على النحو التالي: (11,244) نفقة صغار، (1,428) نفقة زوجة، (1,340) نفقة أجرة مسكن، (1,298) نفقة أجرة حضانة أما باقي أنواع النفقات من نفقة عدة ووالدين وعلاج وابن بالغ ما مجموعة (69) مستفيد/ة.

انواع احكام النفقة 2023

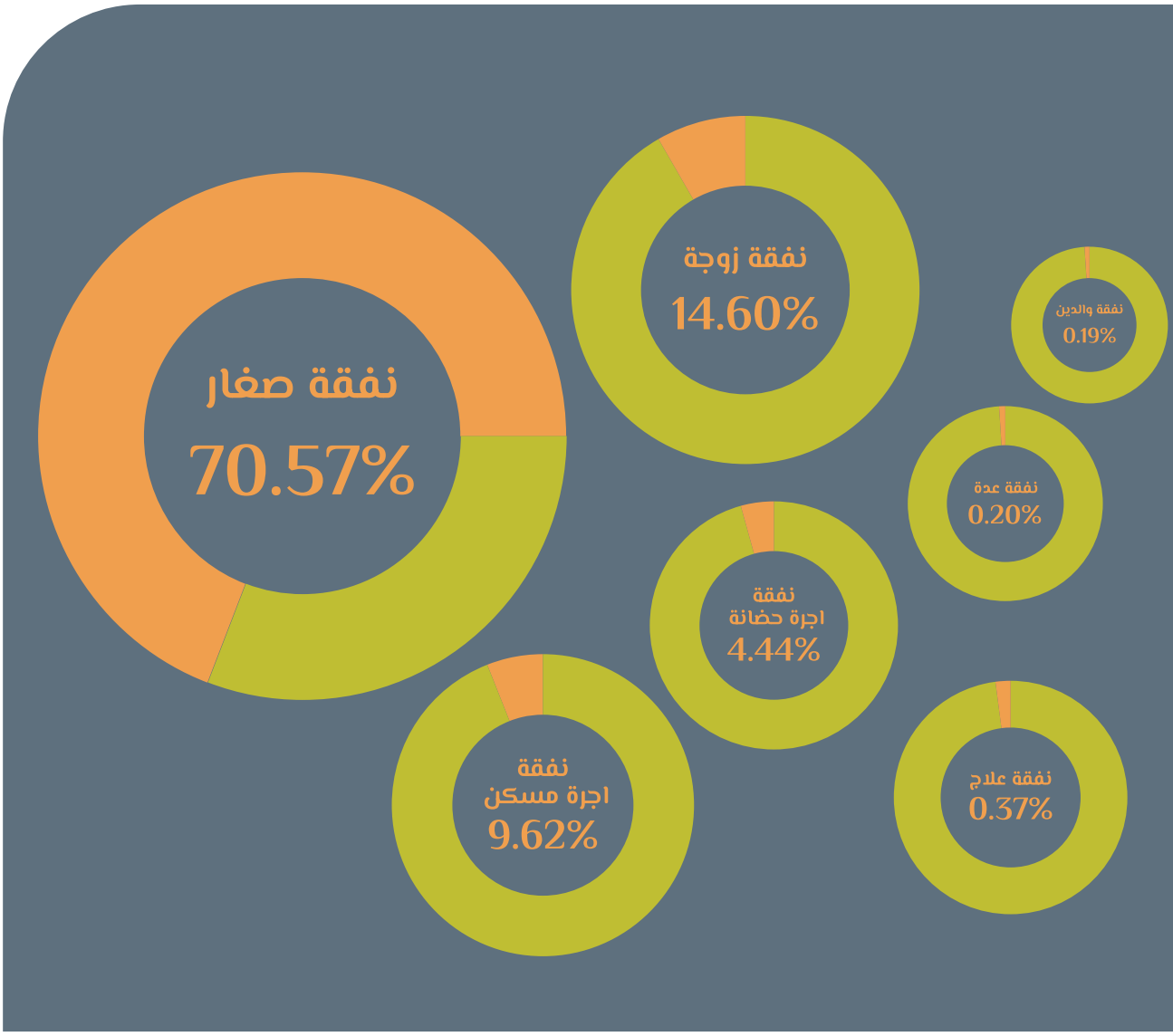

ننوه بأن اعتماد سياسة صرف جديدة في العام 2021، أثرت على نسبة التراجع في الصرف من الإيرادات، فعند مقارنة الصرف للمستفيدين من خدمات الصندوق مع الإيرادات التشغيلية من عقود زواج وحجج طلاق وطوابع شهادات الميلاد لهذا العام نجد أن الصندوق صرف ما نسبته 61% من هذه الإيرادات للمستفيدين من خدماته.

النساء المستفيدات من النفقة من الصندوق ممن يترأسن أسرهن

الصرف للمستفيدات/ عدد ملفات الجديدة

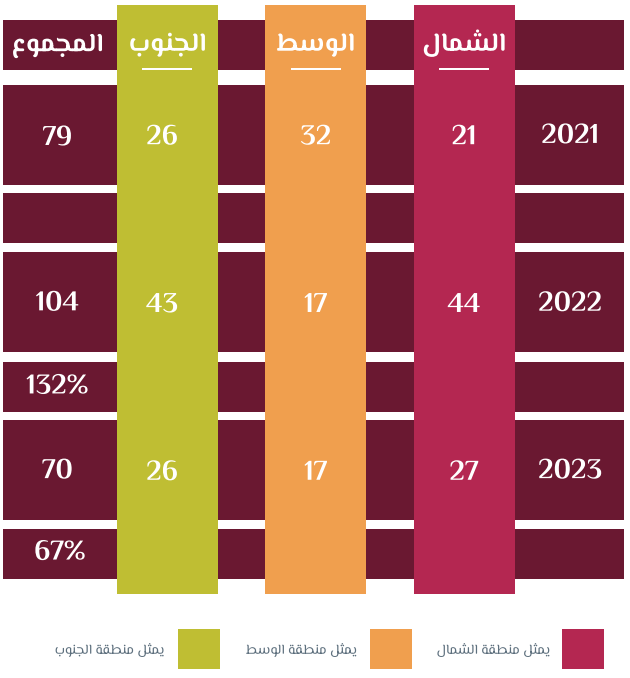

بلغ العدد الإجمالي للنساء اللواتي يرأسن أسرهن والمستفيدات من الخدمات المالية (584) في العام 2023 مقارنة بـ (589)، (599) لعامي 2022، 2021 على التوالي. واحتلت منطقة الشمال هذا العام (محافظات نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس) في الضفة الغربية مركز الصدارة من حيث عدد النساء المستفيدات من النفقة بنسبة (35%)، تلتها منطقة الوسط (محافظات رام الله - البيرة، القدس، سلفيت وأريحا) في الضفة الغربية بنسبة (34.2%)، وأخيراً منطقة الجنوب (محافظات الخليل وبيت لحم)، بنسبة وصلت إلى (30.6%). والرسم البياني أدناه يوضح ذلك:

التوزيع الجغرافي للمستفيدات

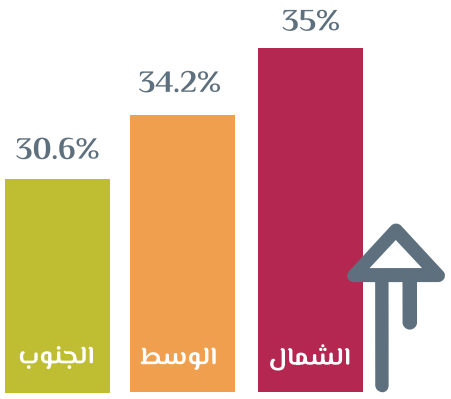

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب الحالة الاجتماعية

وبخصوص الحالة الاجتماعية للنساء المستفيدات من النفقة من الصندوق ممن يرأسن أسرهن: (63.18%) منهن مطلقات، (22.77%) منهن لا زالت العلاقة الزوجية قائمة بينهن وبين المحكوم عليهم، و(8.39%) متزوجات من زوج آخر غير المحكوم عليه. أما الأرامل فقد شكلت نسبتهن (5.6%)، وهن إما حاضنات للصغار أو مستحقات نفقة أم. أنظر/ ي الرسم البياني أدناه:

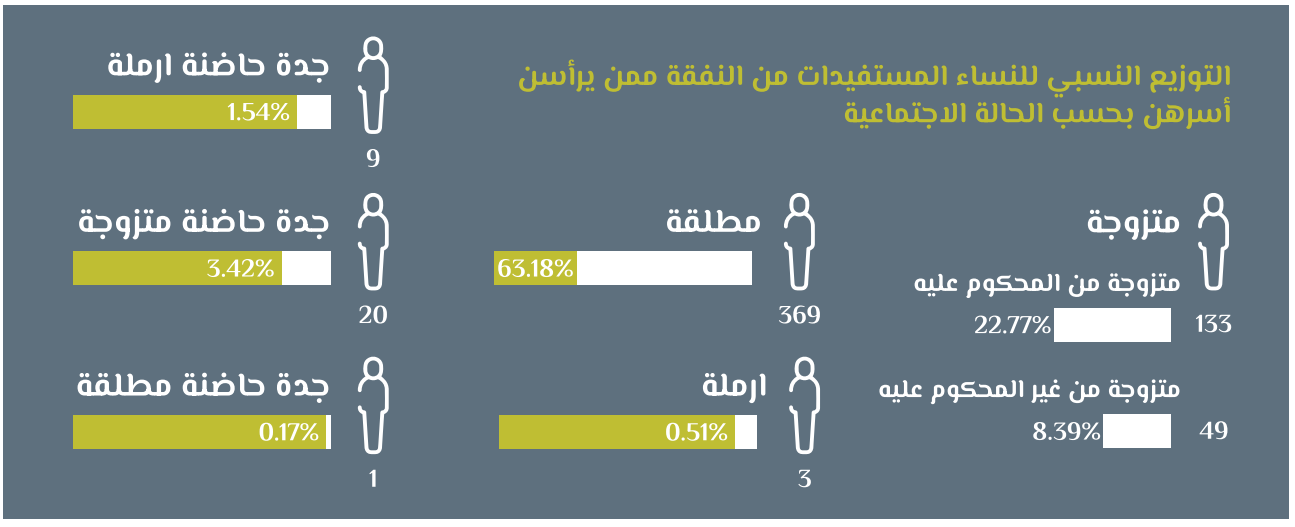

مصادر الدخل

بلغت نسبة النساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن والمعتمدة بشكل كامل على الصندوق (28.25%) مقارنة مع (51.9%)، (49%) لعامي 2022، 2021 على التوالي. أما نسبة من يعتمدن على مصادر دخل أخرى (ثابتة وغير ثابتة) إلى جانب دخلهم من الصندوق (62.14%) مقارنة مع (48%)،(51%) لعامي 2022، 2021 على التوالي.

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة بحسب مصادر الدخل

حاضنات ومستفيدات متزوجات من زوج اخر يعتمدن على دخل الزوج في الانفاق

مستفيدات لديهن مصادر دخل غير ثابتة

مستفيدات يعتمدن على الصندوق بشكل كلي كمصدر دخل

مستفيدات لديهن مصادر دخل ثابتة

الفئات العمرية للنساء المستفيدات من النفقة ممن يترأسن أسرهن

شكلت النساء من الفئة العمرية (41 فما فوق) النسبة الأعلى من بين الفئات العمرية الأخرى المستفيدة للنفقة من الصندوق، بنسبة (45%)، بينما شكلت الفئة العمرية (21 30-) أقل نسبة بلغت (18.83%).

المستوى التعليمي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يترأسن أسرهن

على المستوى التعليمي للنساء اللاتي يرأسن أسرهن، يشير الرسم البياني أدناه، أن مرحلة التعليم الثانوية شكلت النسبة الأعلى من بين المراحل التعليمية (33.39%) للعام 2023، في حين حصد مؤشر (لا تعرف القراءة والكتابة) بالنسبة الأقل (1.88%) من بين المستويات التعليمية الأخرى.

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب الفئة العمرية

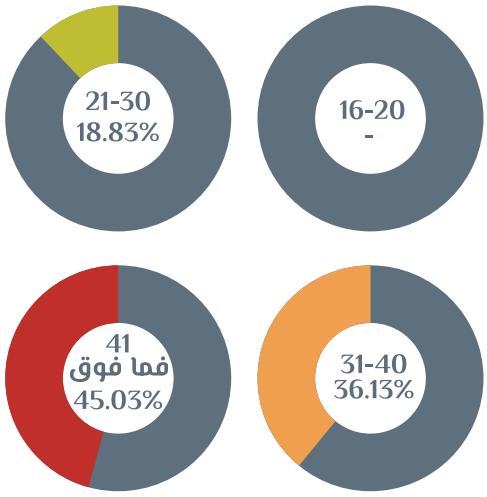

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب المستوى التعليمي

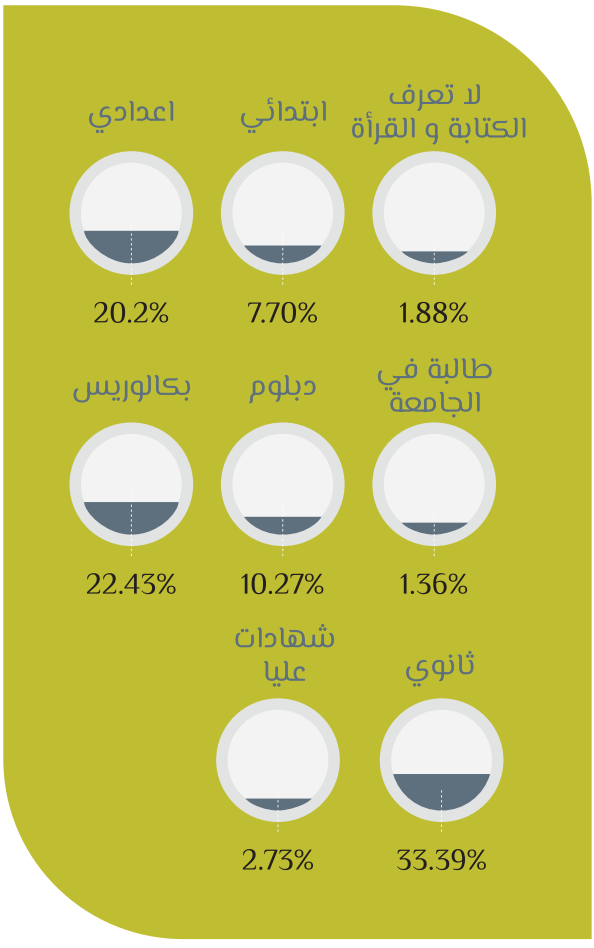

التجمعات السكنية للنساء المستفيدات من النفقة اللواتي يرأسن أسرهن

وبالنسبة لتوزيع النساء اللواتي يرأسن أسرهن والمستفيدات من النفقة من الصندوق بحسب التجمعات السكانية (مخيم، قرية، مدينة)، فقد احتلت القرى مركز الصدارة من حيث عدد النساء اللواتي يرأسن أسرهن بنسبة وصلت إلى (50.51%) مقارنة مع (38.01%) من المدن و(11.13%) من المخيمات.

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب التجمعات السكنية (قرية، مخيم، مدينة)

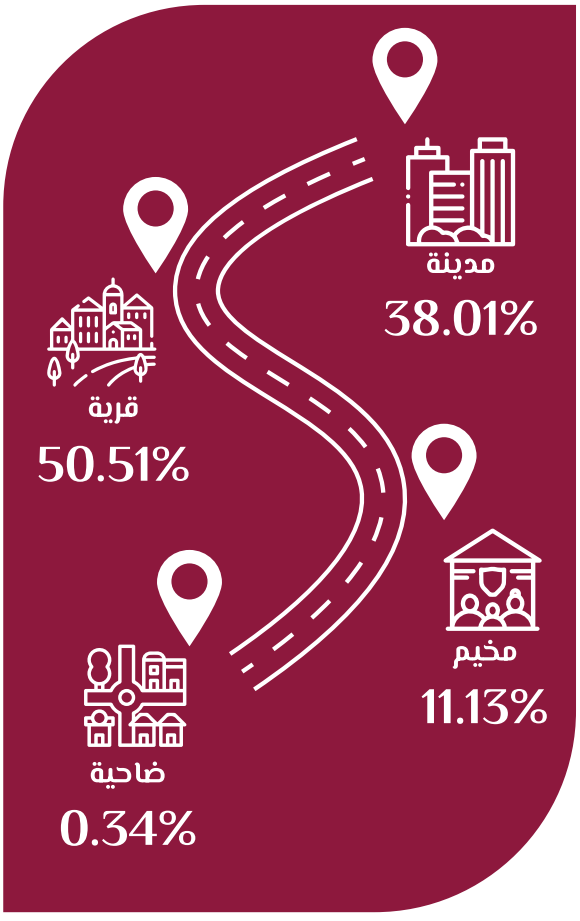

الإقامة مع الأهل أو بشكل منفصل عن الأهل

فيما يتعلق بطبيعة سكن الأسر التي تترأسها نساء والمستفيدة من النفقة، فقد بلغت نسبة الأسر التي تسكن في بيوت مستقلة (48.11%)، في حين بلغت نسبة الأسر التي تترأسها نساء ممن يقيمون مع الأهل (42.29%). انظر/ ي الرسم البياني أدناه:

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن بحسب الإقامة مع أسرهن

مستفيدات يقمن مع أهلهن

42.29%

مستفيدات يقمن بشكل منفصل

48.11%

مع الزوج الثاني / جدة حاضنة/ اهل الزوج

9.58%

ملكية المنازل للنساء المستفيدات من النفقة ممن يقمن بشكل منفصل عن أهاليهن

بلغت نسبة الأسر التي تقيم في منازل مستأجرة (50.17%)، بالمقابل بلغت نسبة الأسر التي تقيم في منازل مملوكة للزوج أو الأهل (40.92%). أما نسبة الأسر ممن يقيمون بشكل منفصل بدون مقابل (منازل تعود ملكيتها لأهل النساء المستفيدات)، فقد بلغت (8.89%).

التوزيع النسبي للنساء المستفيدات من النفقة ممن يرأسن أسرهن و يقمن بشكل منفصل عن الأهل بحسب الملكية

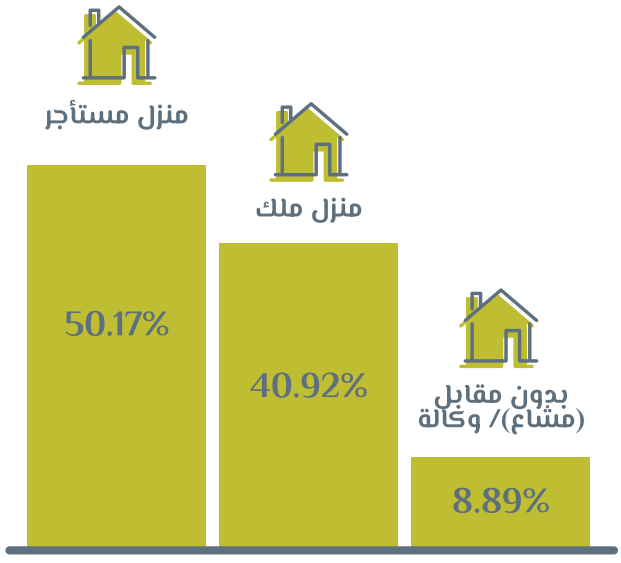

الصرف لمستفيدي/ات الصندوق

تحقيقا للاستقرار النسبي للأسر المستحقة للنفقة ممن ترأسها النساء، نفذ الصندوق (12) حوالة بنكية عن مستحقات (12) شهر. وقد بلغت قيمة إجمالي الحوالات (3,779,069.91) شيقل في العام 2023.

تمكن الصندوق من تحصيل مبلغ (2,233,107) شيقلا مقابل (2,421,456.52)، (1,060,263) شيقلا لعامي 2022، 2021 على التوالي. وتظهر بيانات الإدارة المالية وجود تراجع في التحصيلات عن العام الماضي بنسبة بلغت (7.7%). ولعل الأسباب الرئيسية وراء الانخفاض في التحصيلات، سياسية تتعلق بالاجتياحات والاقتحامات الاحتلالية المتواصلة على الضفة الغربية؛ اضراب موظفي المحاكم النظامية ونقابة المحامين، هذا بالإضافة إلى العدوان الاقتلاعي على قطاع غزة، وعدم صرف رواتب الموظفين الحكوميين.

والرسم البياني أدناه يوضح الاتجاه العام للتحصيلات الكلية 2021-2023

التحصيلات/الكلية/مبالغ مالية

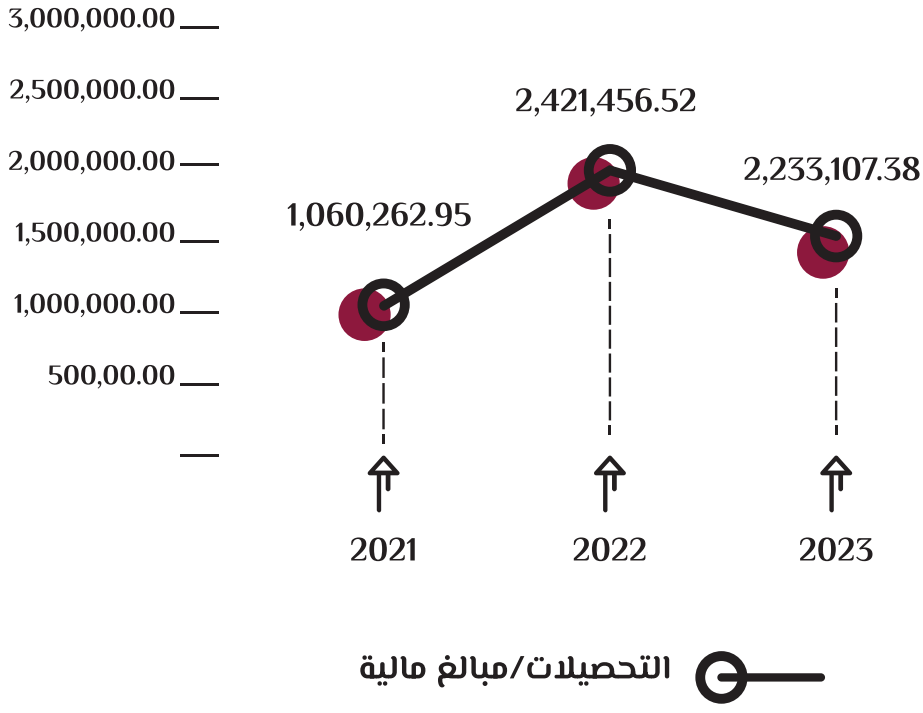

وحصلنا ضمن برنامج المساعدة القانونية مبلغا بقيمة (27,461.54) شيقل مقابل (14,985) شيقل للعام 2022 وهذا التحصيل لم يدخل ضمن التحصيلات الخاصة بالمستفيدين من خدمات الصندوق.

أما عن الذمم المالية المترصدة لمستفيدي/ ات الصندوق، فقد بلغت (41,665,041.41) شيقلا خلال هذا العام والرسم البياني أدناه يوضح المقارنة ما بين أرصدة الذمم للفئات المستفيدة من حيث القيمة خلال الأعوام (2021-2023).

ارصدة ذمم المستفيدات الكلية

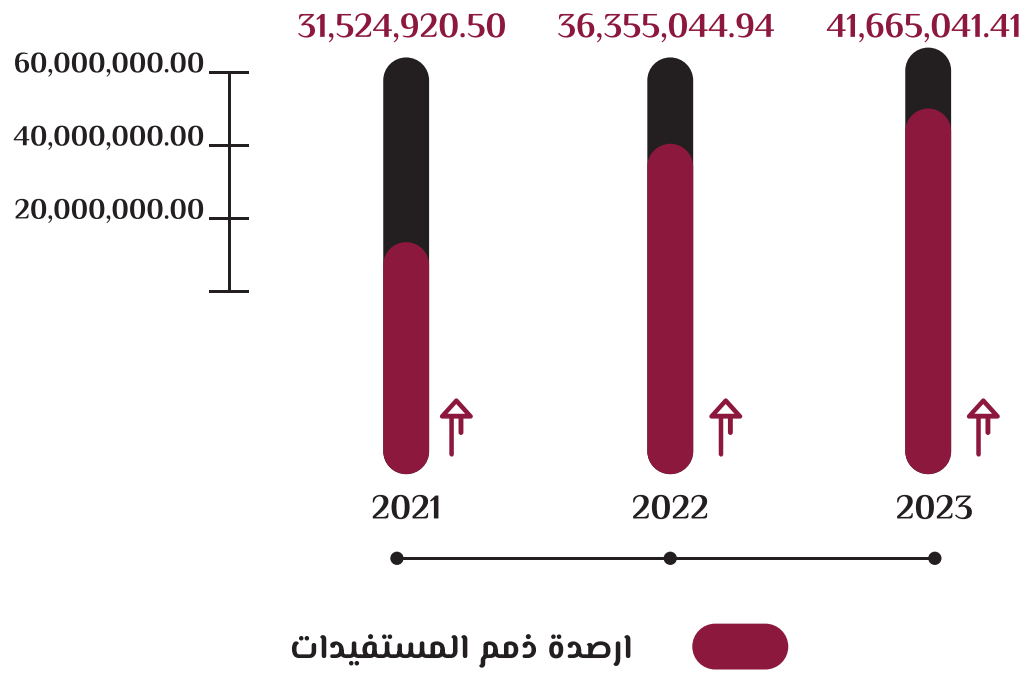

ويظهر الرسم البياني أدناه مقارنة التحصيلات مع أرصدة الذمم المالية للفئات المستفيدة للأعوام 2021-2023:

مقارنة التحصيلات مع ارصدة الذمم

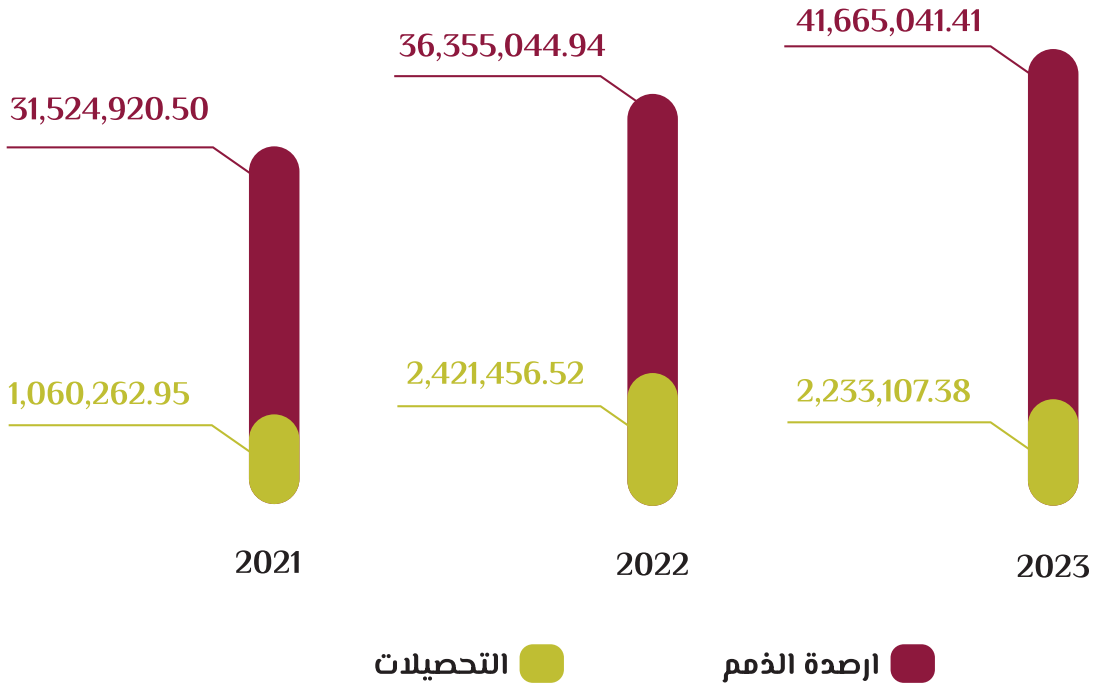

وقد بلغت نسبة التحصيل من إجمالي عدد الملفات البالغ عددها (1008) والمنظورة أمام المحاكم (24%). وقد هيمنت منطقة الجنوب على أعلى نسبة من الملفات المحصل منها (40.8%)، تلتها منطقة الوسط (35%)، بينما بلغت نسبتها في الشمال (24.2%). وقد تم التحصيل من 240 ملف مقارنة مع 218، 133 ملف في العامين 2022، 2021.

الرسم البياني أدناه يوضح التحصيلات حسب عدد الملفات الكلي حسب المناطق:

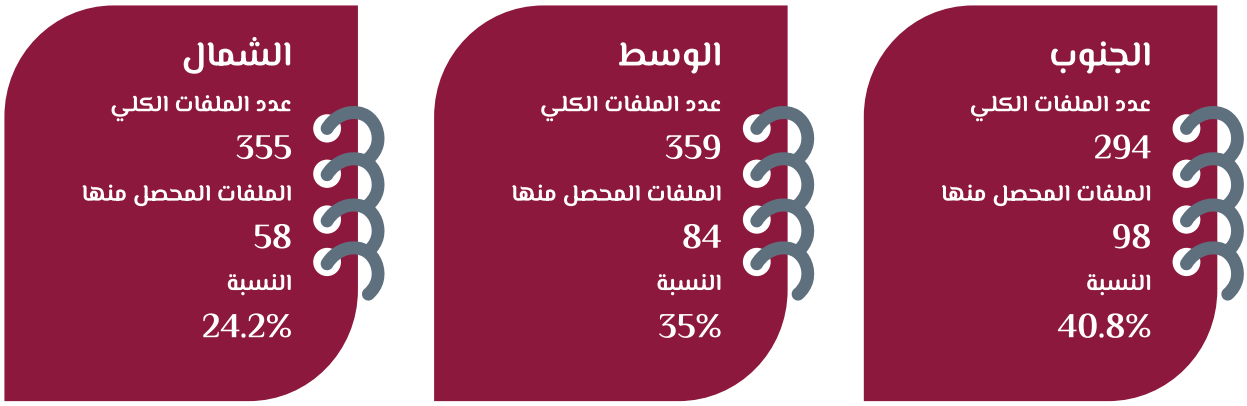

وبمقارنة التحصيلات مع أرصدة المستفيدات الكلية، فقد بلغت نسبتها (5.3%) مقارنة مع (7%)، (4%) لعامي 2021، 2020 على التوالي. وقد انحرفت التحصيلات انحرافا سلبيا عن المتوقع خلال هذا العام (الفعلي أقل من المتوقع) بما مجموعه (266,893) شيقلا، وبنسبة وصلت إلى (10.6%) حيث كان من المتوقع تحصيل مبلغ 2,500,000، كما تشير البيانات إلى وجود انحراف بمبلغ (188,349) شيقلا وبنسبة وصلت الى 8% أقل مما تم تحصيله في سنة 2022.

التحصيل من المحكوم عليهم حسب التوزيع الجغرافي

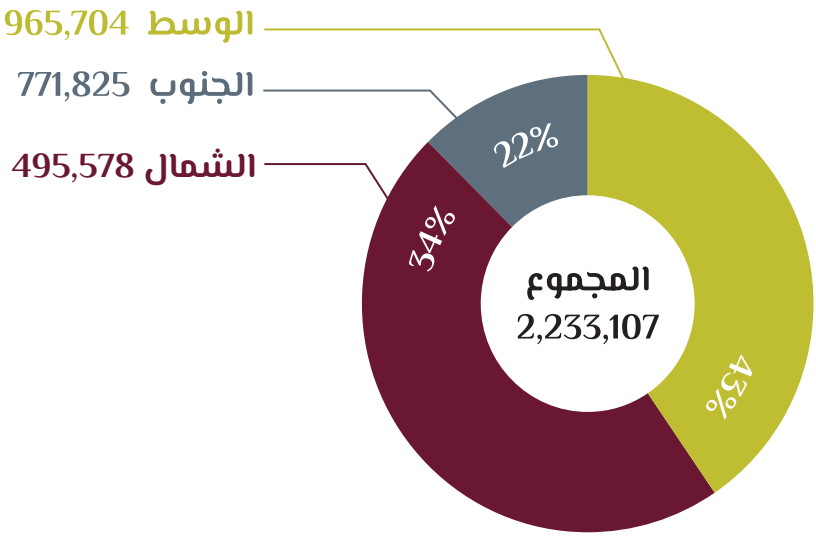

و الجدول التالي يوضح التحصيلات من المحكوم عليهم بالقيم المالية

2023	2022	2021
الشمال	الشمال	الشمال
495,578.02	589,570.57	313,228.45
الوسط	الوسط	الوسط
965,704.36	1,142,172.92	253,030.50
الجنوب	الجنوب	الجنوب
771,825.00	689,713.03	313,228.45
المجموع	المجموع	المجموع
2,233,107.38	2,421,456.52	1,060,262.95
نسبة النمو	نسبة النمو	نسبة النمو
92%	228%	-

وهذا جدول لمقارنة الأرصدة والتحصيلات كما يظهر أدناه:

الشمال

2021		2022		2023	
تحصيل	ارصدة	تحصيل	ارصدة	تحصيل	ارصدة
313,228.45	1,170,781.81	589,570.57	1,965,615.00	495,578.02	3,038,257.21
نسبة التحصيل من الأرصدة		نسبة التحصيل من الأرصدة		نسبة التحصيل من الأرصدة	
26.75%		29.99%		16.31%	

الوسط

2021		2022		2023	
تحصيل	ارصدة	تحصيل	ارصدة	تحصيل	ارصدة
253,030.50	1,013,773.39	1,142,172.92	3,151,374.36	965,704.36	4,256,387.26
نسبة التحصيل من الأرصدة		نسبة التحصيل من الأرصدة		نسبة التحصيل من الأرصدة	
24.96%		36.24%		22.69%	

الجنوب

2021		2022		2023	
تحصيل	ارصدة	تحصيل	ارصدة	تحصيل	ارصدة
494,004.00	608,651.21	689,713.03	1,271,994.70	771,825.00	1,742,734.06
نسبة التحصيل من الأرصدة		نسبة التحصيل من الأرصدة		نسبة التحصيل من الأرصدة	
81.16%		54.22%		44.29%	

يمثل منطقة الشمال يمثل منطقة الوسط يمثل منطقة الجنوب

الإجراءات المتخذة للتحصيل

١. الوساطة

الوساطة كنهج أحد أهم توجهاتنا لاسترداد أموالنا وتسوية الملفات بعد استحالة تنفيذها منذ سنوات تجاوزت عشرات السنين أمام دوائر التنفيذ، لاعتبارات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. بالتشبيك والتنسيق مع وجهاء العشائر ومجالس العائلات، والمؤثرين في المجتمعات أمام مسؤولياتهم في حفظ السلم الأهلي عبر الضغط على المحكوم عليهم وعائلاتهم لدفع الديون المتراكمة عليهم لضمان استمرار خدمات الصندوق، ورأب العلاقات الأسرية المتصدعة بما يحافظ على نسيج الأسر لتوفير بيئة حاضنة للآباء والأبناء والأمهات.

٢. الإجراءات القانونية

بلغ عدد الملفات التي تمت متابعتها مع دوائر التنفيذ (1621) ملفا تنفيذيا خلال العام 2023، مقارنة مع (1416)، (1211) ملف تنفيذيا، للأعوام 2022، 2021 على التوالي. ومن بين الملفات التنفيذية المتابعة (1416) ملفا مدورا، (157) ملفا حل فيها الصندوق حلولا قانونيا محل المحكوم لهم، في حين بلغت الملفات التي تم تسديدها (48) ملفا. الرسم البياني أدناه يوضح تصنيف الملفات التنفيذية خلال العام 2023:

الملفات المتابعة امام دوائر التنفيذ

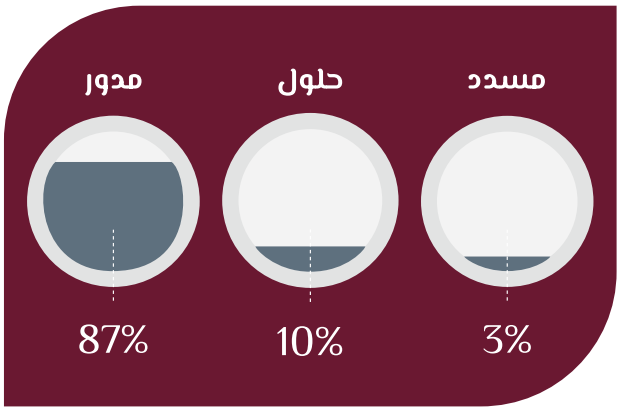

اتخذنا سلسلة من الإجراءات القانونية بحق المحكوم عليهم لغايات التحصيل في مختلف مناطق الضفة: كاستصدار أوامر الحبس بحق المحكوم عليهم البالغ عددهم (1954)، نُفذ منها (129) أمر منها بحق المحكوم عليهم الصادرة بحقهم أوامر حبس، وذلك بعد متابعة حثيثة لملفات تنفيذية متعذرة التنفيذ تم تقسيمها الى اجراءات قانونية تمهيدية تؤدي إلى التحصيل بشكل غير مباشر، واجراءات قانونية نهائية تؤدي الى التحصيل بشكل مباشر، بحيث بلغت خلال هذا العام(7209) إجراء قانوني (تمهيدي ونهائي) مقارنة مع (7311)، (4464) للعامين 2022، 2021 على التوالي.

لم يتم متابعة إجراءات الحجز على (2) مركبة تعود ملكيتها الى (2) من المحكوم عليهم في (4) ملفات تنفيذية بسبب توقيع تسويات معهم والالتزام بها.

احتلت أوامر الحبس المرتبة الأولى (31.51%) من بين الإجراءات التي يقوم بها الصندوق لاسترداد أمواله، تلاها البحث والتحري عن أموال المحكوم عليهم (18.9%)، ومن ثم المثابرة على أمر الحبس (17.5%). وهذا مؤشر على الدور الفعال للصندوق في متابعة الملفات التنفيذية والإجراءات القانونية المتخذة.

المركبات المحجوزة

عدد المحكوم عليهم
17

عدد المركبات
22 مركبة منها 5 ساريه

عدد الملفات التنفيذية
33

الرواتب المحجوزة- التقاعد

عدد المحكوم عليهم
5 /منهم واحد خلال هذا العام

عدد الملفات التنفيذية
9 منهم ملفان لعام 2023

الرواتب المحجوزة- مالية عسكرية

عدد المحكوم عليهم
6 مدورة من الأعوام الماضية

عدد الملفات التنفيذية
11

الأراضي/ الأبنية والاملاك

عدد المحكوم عليهم
20

عدد الاراضي
26 قطعة ارض بالإضافة الى حصص ارثيه تعود لمحكوم عليه

عدد الملفات التنفيذية
38

ولدى تحليلنا لفعالية أوامر الحبس بحق (732) من المحكوم عليهم، نجد بأن ما نسبته (17.6%) نُفذ بحق المحكوم عليهم مقابل (82.4%) تعذر تنفيذها. ولتجاوز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس مستقبلا، تم مراجعة وتحليل واقع الملفات ليتبين أن أبرز أسباب عدم تنفيذ أوامر الحبس تمثلت بـ: 1) تواجد المحكوم عليهم خارج البلاد (37.8%)؛ 2) **تواجد المحكوم عليهم خارج مناطق الاختصاص، أو داخل الخط الأخضر (26.3%)؛ 3) المحكوم عليه يحملون هوية إسرائيلية (10.6%)؛ 4) أسباب أخرى بلغت نسبتها (25.3%)، من بينها مجهولي مكان الإقامة، أو وجود إعاقة لدى المحكوم عليهم.** انظر الرسم البياني أدناه:

سبب عدم التنفيذ

وجود المحكوم عليهم خارج البلاد

37.8%

المحكوم عليهم يحملون هوية إسرائيلية

10.62%

تواجد المحكوم عليهم خارج مناطق الاختصاص/ داخل الخط الأخضر

26.3%

اقامة المحكوم عليهم في غزة

1.39%

المحكوم عليه مسجون لدى السلطة/ الاحتلال

2.96%

المحكوم عليه مجهول محل الإقامة

10.10%

المحكوم عليه عاجز (لديه مرض/اعاقة)

3.13%

يحمل جنسية أخرى

7.66%

المالية

عدد المحكوم عليهم
16 منهم محكوم عليه واحد خلال العام 2023

عدد الملفات التنفيذية
33 ملف
منهم 6 خلال العام 2023

مبالغ مالية لدى البنوك

عدد المحكوم عليهم
16 منهم محكوم عليه واحد خلال العام 2023

عدد الملفات التنفيذية
33 ملف
منهم 6 خلال العام 2023

نعمل بنظام التسويات الخاص بالمحكوم عليهم وضمن ضوابط وشروط مبنية على التجربة العملية في إبرام التسويات معهم بشكل مستجيب لمختلف ظروف المحكوم عليهم وحصر الاستثناءات لضمان فعالية التسويات المبرمة معهم واسترداد الأموال التي تم صرفها للمحكوم لهم/ ن.

بلغ مجموع التسويات الكلية المبرمة من طرف الإدارة القانونية (188) تسوية في العام 2023، مقارنة مع (75)، (38) تسوية لعامي 2022، 2021 على التوالي. في هذا العام تم إبرام (51) تسوية منها (29) انسجمت مع نظام التسويات المطبق في الصندوق، مقابل (22) تسوية تم توقيعها بسبب ظروف تتعلق بخصوصية حال المحكوم عليهم مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا لأموال الصندوق باعتبارها مالا عاما ذي امتياز، من بين أبرز هذه الظروف: الوضع الصحي السيء للمحكوم عليهم بحيث يتعذر تنفيذ أمر الحبس بحقهم؛ طول عمر الدين لأكثر من عشرة أعوام؛ استنفاذ كافة طرق التحصيل بما في ذلك تجاوز المحكوم عليهم مدد الحبس المسموح بها قانونا لمدة سنوات دون جدوى؛ تعذر الوصول إلى المحكوم عليهم بسبب تواجدهم خارج مناطق الاختصاص مع رغبتهم الشديدة في التحلل من قيود الملاحقة المفروضة عليهم.

مراعاتنا لوضعية المحكوم عليهم اقتصاديا واجتماعيا بعد دراسة العروض المقدمة من قبلهم، وإبرام التسويات، عزز التزامهم القانوني كما الأخلاقي تجاه الصندوق.

وكنتيجة لمثابرتنا في تحقيق تحصيل الديون المستحقة للصندوق في ذمم المحكوم عليهم بأحكام نفقة، فقد حصلنا هذا العام (2,233,107.38) شيقل من (227) من المحكوم عليهم، وبنسبة تحصيل بلغت (89%) من المبلغ المتوقع لهذا العام، والبالغ 2.5 مليون شيكل. علماً بأن التحصيل لهذا العام شهد انحرافا بسيطا عن المسار المتوقع نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة. ورغم هذا، فقد ارتفعت نسبة التحصيل لهذا العام بنسبة 110% مقارنة مع العام 2021، وهو إنجاز كبير يعكس تطورا ملحوظا في عمل الإدارة القانونية في هذا الخصوص.

الاستدامة

بلغت مجموع الإيرادات لعام 2023 (7,872,338) شيقلا

انحرفت موازنة الصندوق في العام 2023 انحرافا إيجابيا بلغت قيمته (1,307,938.35) شيقلا. ويعود ذلك لجملة من الأسباب أهمها الانحراف الإيجابي في الإيرادات بقيمة (542,738.01) شيقلا والتي شملت الآتي: 1) زيادة في ايرادات عقود الزواج وحجج الطلاق بمبلغ (94,093) شيقلا؛ زيادة في ايراد الاستثمار والفوائد البنكية بمبلغ (28,391.57) شيقلا؛ زيادة في ايراد الغرامات بمبلغ (340,090.69) شيقلا؛ انخفاض في ايراد الطوابع بمبلغ (2,090) شيقلا؛ زيادة في الإيرادات المحلية من تبرعات نقدية وعينية بمبلغ (360,309.75) شيقلا؛ انخفاض في إيرادات المشاريع بمبلغ (308,581.76) شيقلا، حيث تم استلام هذه الإيرادات في سنة 2022، هذا بالإضافة إلى انخفاض في المصاريف بمبلغ (765,237.21) شيقل. والرسم البياني التالي يظهر الفرق بين الإيرادات الفعلية والمتوقعة خلال الأعوام 2021-2023 بعملة الشيقل.

القسم الثالث

الصندوق والإعلام وشراكة استراتيجية

أهمية الأعلام

وسائل الإعلام تلعب دوراً حيوياً في تغيير الأفكار والسلوكيات الاجتماعية. إنها أداة فعالة لنشر الوعي وتعزيز التفاهم حول قضايا هامة تؤثر في حياة المجتمع، وتلعب دورا حاسما في توصيل رسائل فعالة للشركاء والمانحين وصناع القرار بشأن الأهمية القصوى للخدمات التي يقدمها الصندوق. ومن خلال جهودنا الرامية نحو تعزيز الوعي والتثقيف، قمنا بإنتاج مجموعة من المواد السمعية والبصرية المبتكرة التي تشكل منبراً قوياً لنشر الرسائل الرئيسية وزيادة الوعي بأهمية دور الصندوق لغايات تطوير خطاب حقوقي نوعي متميز فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية التي ترتبط بشكل وثيق بالقضايا العامة. ومن أجل إثراء عملية التوعية بالحقوق والواجبات بشكل شمولي لجميع فئات المجتمع، اتخذنا استراتيجيات متنوعة واستخدمنا مواد إعلامية متعددة لتكون متاحة بسهولة لجمهور واسع بمختلف أشكاله.

1.مواقع التواصل الاجتماعي

-منشورات بعنوان: #خريفنا_ربيع

في هذه النشرات الملهمة والشيقة #خريفنا_ربيع، نسلط الضوء على تأثير البرامج المتنوعة المقدمة من قبل الصندوق على النساء اللاتي يترأسن أسرهن. تسعى هذه البرامج إلى تعزيز قدرة النساء على التعبير عن آرائهن والمشاركة في القضايا المهمة بشكل فعّال. نهدف أيضاً إلى عرض تجارب ملهمة ومتنوعة تبرز تأثير البرامج في تنويع الخبرات والمهارات، وكيف تمكن النساء من التغلب على التحديات وتحقيق تمثيل فعّال لهن. تم نشر اثنين من هذه المنشورات فقط، وكان من المقرر نشرها كاملة في الربع الأخير من العام 2023. وذلك بسبب الأحداث الكارثية والمأساوية بعد السابع من أكتوبر وحرب الإبادة التي تعرض لها شعبنا في غزة، وتضامننا مع أهلنا في غزة، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، لم نتمكن من مشاركة جميع المنشورات بسبب الظروف التي حدثت توقف النشر واقتصر على منشورين اثنين فقط كالتالي:

1.#خريفنا_ربيع

"ابني الصغير بس سمع حلقاتي على الراديو، كان يسمع بلهفة وحكالي أنه كلامي مهم وكأني بحكيله قصة ومتشوق يسمعها للآخر، وتحمس وحكالي إنتي حكيتي كل اللي جواتي وكل اللي نفسي أحكيه."

تجربتي 1

أشواق مستفيدة من الصندوق

2.#خريفنا_ربيع

نحن الصندوق نؤمن أن العمل والسعي إلى التغيير، تغيير صورة الإنسان العاجز، ومحدود الحول واللاقوة، يبدأ بتعريضه لمسارات تنشئة متعددة على اختلاف أشكالها، ومشاركة همومه للتخلص من ثقل عبئها، ومن ثم تأتي مرحلة غرس قيم جديدة ومعاني أكثر إيجابية لتعزيز رؤية أعمق للذات وفاعليتها وتمكينه من أبجديات البحث عن المعرفة والمهارة والشغف للمضي قدما نحو تغيير ظروفه، على قاعدة أن الإنسان في سعيه لتغيير ظروفه، يبدأ في الحياة خارج نفسه. بتاريخ 1/10/2023.

تجربتي 2

منشورات توعوية ومناسبات

صندوق النفقة الفلسطيني يعزز دور الدولة في مساءلة الفارين من تنفيذ أحكام النفقة من خلال الإجراءات القانونية اللازمة: حبس المحكوم عليهم، منعهم من السفر، والحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة بتاريخ 21/2/2023.

كل عام ونساء فلسطين ...الراويات لحكايا التغيير النوعي، بتاريخ 8/3/2023.

النفقة حق يضمن المشاركة بين أفراد الأسرة ويعزز من وجود بيئة حامية لكرامة المواطنين بتاريخ 22/3/2023.

4.مبارك عليكم الشهر وكل عام وأنتم بألف خير... بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٢.

من حق طفلك أن يفخر بك .... فلا تخذله، كل عام وأطفالنا بألف خير بتاريخ 5/4/2023.

الزوجة تستحق النفقة من زوجها، حتى وإن كانت موظفة، وإن كانت في بيت أهلها بتاريخ 18/4/2023.

الأطفال الذين لا مال لديهم يستحقون النفقة من أبيهم حتى لو كان معسراً بتاريخ 16/5/2023.

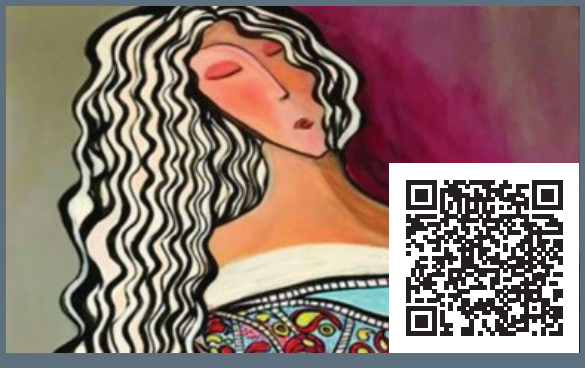

لكل من له حكم نفقة قطعي ومتعذر تنفيذه، حق الاستفادة من صندوق النفقة الفلسطيني بتاريخ 23/5/2023.

صرف الصندوق النفقة لكل من تعذر عليهم تحصيل النفقة أياً كان مكان إقامتهم سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو القدس المحتلة وحتى في الشتات بتاريخ 30/5/2023.

يستمر صندوق النفقة في دفع حقوق النفقة للمطلقة حتى تنتهي فترة العدة بتاريخ 6/6/2023.

تستحق الأم نفقة أجرة الرضاعة لطفلها من لحظة الولادة وحتى سنتين من عمره بتاريخ 25/7/2023.

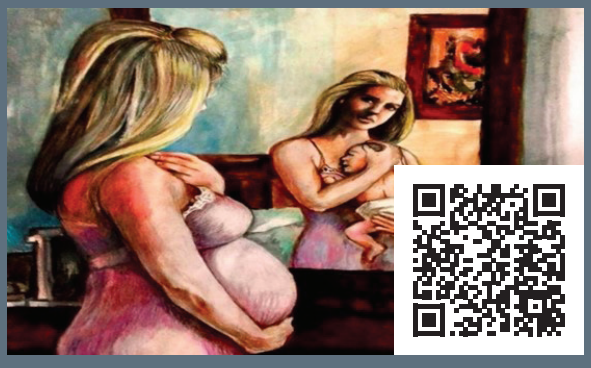

وطن برائحة العز

الشهادة في سبيل الوطن... خلود في موت مجيد.

سنكون وجهكم الذي لن يرحل.

الرحمة لكل شهداء طوفان الأقصى، أطفالا، نساء ورجالا، الذين طالت أرواحهم آليات الاحتلال الهمجية بتاريخ 9/10/2023.

أخبار وتقارير 2023

1.صندوق النفقة الفلسطيني ووزارة الأوقاف يبحثان سبل التعاون المستقبلي بتاريخ 25/1/2023.

2.صندوق النفقة في ضيافة رجال العشائر... والهدف اجتماع تشاوري بتاريخ 26/1/2023.

3.الأستاذة فاطمة المؤقت مدير عام صندوق النفقة تلتقي بالأستاذ علاء التميمي القائم بأعمال رئيس سلطة الأراضي لبحث آليات التعاون المستقبلية بتاريخ 30/1/2023.

4.صندوق النفقة الفلسطيني يعقد ورشة استهدفت طلبة القانون في جامعة الخليل بتاريخ 20/2/2023.

5.نظم صندوق النفقة الفلسطيني بالتعاون مع مؤسسة أدوار للتغيير المجتمعي ورشة عمل بعنوان التفكير الإبداعي والتجديد والابتكار بتاريخ 2/3/2023.

6.الصندوق يعقد لقاءً تشاركياً مع بلدية الخليل لغايات بناء شراكات فعالة بتاريخ 21/3/2023.

7.مؤتمر تشاركي .... لبلورة نسيج الشراكة بين الصندوق والنيابة العامة والجهاز الشرطي في فندق السيزر في محافظة رام الله، بتاريخ 23/5/2023.

8.حماية تزدهر ..... وتمكين مثمر

مؤتمر إقليمي يهدف لتطوير المنظومة الحقوقية والاقتصادية الحاضنة للنساء في العالم العربي تم عقده بعنوان "صوت واحد" ، نظم صندوق النفقة الفلسطيني ورشة عمل إقليمية اليوم في العاصمة الأردنية – عمان وذلك في حفل افتتاح رسمي تميز بإلقاء كلمات ترحيبية لأربعين مشارك ومشاركة من القانونيين والحقوقيين وخبراء وخبيرات في مجالات تحقيق العدالة من دول المغرب والمشرق والخليج العربي، وذلك لغايات تشجيع تبادل التجارب حول وصول النساء للعدالة في مسائل الأحوال الشخصية وأبرز المزايا والفجوات، تحديداً قضايا النفقة بتاريخ 19/6/2023.

9.صندوق النفقة وجمعية عيبال يعقدان ورشة عمل لتعزيز التعاون بين الطرفين في مقر الجمعية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك من أجل تبادل التجارب وتحقيقاً للاستثمار الأمثل للموارد لخدمة الأهداف المشتركة للوصول إلى تنمية أكثر استقراراً تليق بمجتمعنا الفلسطيني بتاريخ 21/6/2023.

10.اليوم الترفيهي.... نهجنا السنوي للدفاع عن حق أطفالنا في اللعب

نظم صندوق النفقة الفلسطيني اليوم في بلدة ترمسعيا فعالية ترفيهية في مدرسة ذكور ترمسعيا، وبمشاركة 1200 من أطفالنا المستفيدين من خدمات الصندوق كما أمهاتهم بتاريخ 6/8/2023.

11.اختتم صندوق النفقة اليوم الاربعاء الموافق 23/08/2023 دورة التصوير الفوتوغرافي للطاقم، استمرت على مدار ستة لقاءات بهدف بناء قدراتهن واكسابهن مهارات في مجال التصوير الفوتوغرافي، بمشاركة المدرب المصور أسامة سلوادي.

12.تعزيزا لثقافة بيئة العمل الشمولية

اختتم صندوق النفقة اليوم وبالتعاون مع مختبر الإبداعية ومسرح نعم، دورة تدريبية حول السلامة النفسية للطاقم الوظيفي استمرت على مدار يومين متتاليين، وتطرقت الدورة لعناوين من بين أبرزها التطوير المؤسساتي وتحسين بيئة العمل وآلية الاتصال والتواصل بين الموظفين من خلال استخدام مبادئ الإبداعية والابتكار بتاريخ 30/8/2023.

13.صندوق النفقة يشارك تجربته الرائدة عربيا وإقليميا، فكرة من العدم... وحلم وصفه البعض بالمستحيل .....

شاركت الأستاذة فاطمة المؤقت مدير عام صندوق النفقة الفلسطيني اليوم تجربة الصندوق كتجربة رائدة في المؤتمر الإقليمي الذي نظمته مؤسسة Equality Now في دولة قطر بتاريخ 5/9/2023.

14.حماية النساء ودعم تمكينهن في النزاعات المسلحة

عقد صندوق النفقة الفلسطيني اجتماعا عبر تطبيق زوم اليوم 2023، مع عدد من المؤسسات الحقوقية العربية التي تعنى بالتمكين الاقتصادي للنساء، وذلك لمناقشة تأثير النزاعات المسلحة على حقوق النساء الاقتصادية وسبل تجاوزها، وذلك في إطار حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة بتاريخ 14/12/2023.

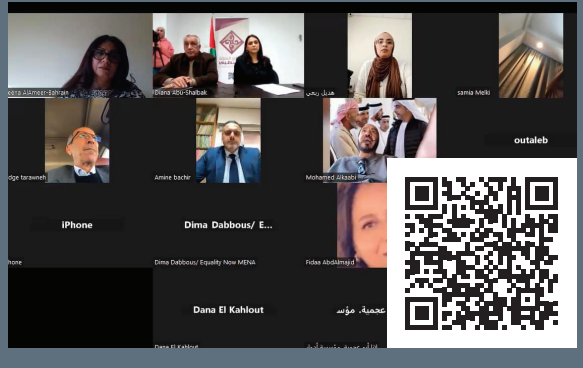

صوتنا عبر أثير محطات تلفزيونية وإذاعية محلية خلال سنة 2023

تم عقد مجموعة من اللقاءات الإذاعية التي تناولت قضايا تتعلق بمسائل الأحوال الشخصية وقضايا قانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية، خصصت اهتمامها لمناقشة التحديات والصعوبات التي تواجه النساء ممن يترأسن أسرهن واللواتي يواجهن تحديات وصعوبات نتيجة غياب الآباء، ومدى تأثير ذلك على شعورهن بالقهر والظلم. تم التركيز أيضا على كيفية تجاوز هذه الصعوبات، بغية ضمان استمرار الصندوق في دعم ونجاح الأجيال القادمة، واعتبارهن مصدر قوة وإبداع في بناء المجتمع. يتميز هذا النوع من اللقاءات بمنح الفرصة للنساء للتعبير عن مخاوفهن وهمومهن، مما يؤدي إلى تعزيز ثقتهن بأنفسهن وتعزيز ثقة المجتمع بقدراتهن.

بلغ عدد لقاءات صندوق النفقة الفلسطيني عبر اذاعات ومحطات مختلفة خلال سنة 2023 (38) لقاء توزعت على النحو التالي:

31	لقاء عبر إذاعة راديو بيت لحم ٢٠٠٠
5	لقاءات عبر أثير منبر الحرية
5	لقاءات عبر إذاعة صوت النقب
1	لقاء عبر تلفزيون رؤيا
1	لقاء عبر تلفزيون معا الإخباري

إذاعة راديو بيت لحم 2000

1.السيدة أميرة مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذ لؤي فواضلة أستاذ علم نفس عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ 5/1/2023.

السيدة ايمان مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذ عاصم قواسمي مرشد تربوي عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ 12/1/2023.

السيدة نعمة مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذة زهيرة فارس أخصائية نفسية عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 26/1/2023.

السيدة آمنة مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذة رانيا السنجلاوي أخصائية اجتماعية عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 23/3/2023.

5.السيدة نجوى مستفيدة من مستفيدات الصندوق والدكتورة نادرة عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 15/6/2023.

السيدة ايمان مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذة ميرفت أبو قويدر محامية متابعة وتحصيل في صندوق النفقة عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 30/7/2023.

السيدة نجوى مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذة زينة خلفة محامية متابعة وتحصيل في صندوق النفقة عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 7/9/2023.

الأستاذة هديل ربعي مديرة الإدارة القانونية في صندوق النفقة والأستاذ جمال موسى مدير علاقات المؤسسات العامة في البنك الوطني عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 10/8/2023.

السيدة ريهام مستفيدة من مستفيدات الصندوق ود. سحر القواسمة أخصائية نفسية عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 14/9/2023.

السيدة أشواق مستفيدة من مستفيدات الصندوق والأستاذة مجد خلايلة محامية متابعة وتحصيل في صندوق النفقة عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 20/8/2023.

الأستاذة أسماء الحنبلي محامية متابعة وتحصيل في صندوق النفقة عبر إذاعة بيت لحم 2000 بتاريخ: 21/9/2023.

أثير منبر الحرية

الأستاذة هديل ربعي
مديرة الإدارة القانونية
في صندوق النفقة
الفلسطيني عبر أثير منبر
الحرية بتاريخ 21/3/2023.

الأستاذة فاطمة المؤقت
المدير العام لصندوق
النفقة الفلسطيني عبر
أثير منبر الحرية بتاريخ
22/3/2023.

إذاعة صوت النقب

الأستاذة فاطمة المؤقت
المدير العام لصندوق
النفقة الفلسطيني عبر
إذاعة صوت النقب بتاريخ
23/3/2023.

تلفزيون رؤيا

الأستاذة فاطمة المؤقت
مدير عام صندوق النفقة
الفلسطيني عبر تلفزيون
رؤيا بتاريخ: 26/6/2023.

معاً الاخباري

الأستاذة فاطمة المؤقت
مدير عام صندوق النفقة
الفلسطيني عبر تلفزيون
معاً الاخباري بتاريخ:
8/8/2023.

انتاج فيلمين أنيميشن

تم إنتاج فيلمين أنيميشن، مدة كل منهما دقيقة واحدة، بهدف توعية المجتمع وصانعي القرار حول الفئات المستحقة للنفقة والدور الذي يقوم به الصندوق في حمايتهم ودعمهم وتوفير سبل الحياة الكريمة لهم. يعتبر هذا النوع من الأفلام وسيلة تعليمية حديثة تهدف إلى نشر المعرفة ورفع الوعي حول حقوق الفئات المستحقة وضمان الوصول إلى مستحقي النفقة من مختلف الفئات المجتمعية، تحديداً فئة الشباب وهي الفئة الأهم على الإطلاق باعتبار المجتمع الفلسطيني فتياً، وفقا لبيانات جهاز الإحصاء المركزي.

تم تصميم وإنتاج هذه الأفلام بجودة عالية وبأساليب إبداعية بدعم من مشروع حياه وبالتعاون مع شركة متخصصة في التصميم والإنتاج. ويحمل هذا النوع من الأفلام تأثيراً كبيراً على الجماهير نظراً لطابعه التعليمي المشوق، ويمكن للصندوق الاستفادة منه كوسيلة فعالة لنشر المعرفة ورواية قصص الفئات المستحقة للنفقة لرفع الوعي بحقوقهم من خلال تقنيات متعددة، مرئية وسمعية وحركية.

فلم وثائقي

أنتج الصندوق فلما وثائقيا يعرض مسار تجربة عضوات شبكة مدد، تحدياتهن ونجاحاتهن، وذلك بعد مشاركته بالدورة التدريبية التي عقدتها وزارة شؤون المرأة بعنوان: «صحافة الحلول وإنتاج، ولمدة 3 أيام في أريحا. وقد حاز الفلم على جائزة لأفضل ثلاثة أفلام مقدمة للوزارة، عبر منافسة عقدت بين المشاركين والمشاركات بالتدريب، كمخرج عملي لتطبيق المهارات التي تم اكتسابها من حيث طرق التصوير وإخراج المشاهد بطريقة ملفتة ومبتكرة وخارجة عن المألوف. وقد تم تكريم الصندوق في حفل مع المؤسسات الأخرى التي شاركت في التدريب.

أحداث الفيلم تدور حصرا حول معاناة النساء المستحقة للنفقة ومسار تحولهن ضمن مسارات التنشئة الثانوية، من ضحايا إلى وكيلات للتغيير الاجتماعي في حيزهن الخاص والعام، وبالتالي تم وضع المحاور الأساسية للقصة وكتابة السيناريو والتصوير والمونتاج والإخراج، عبر عقد سلسلة من الاجتماعات مع المستفيدات في شبكة «مدد».